

وَرَضَعْنَا مِنَ الْعَقِيدَةِ حَتَّى
قَبَسْتَهَا جَرَّاحُنَا وَالْعُقُولُ
فَكْرُنَا وَأَضْحُ الْمَعَالِمُ بَاقِ
وَالشَّعَارَاتُ أُمَّةٌ لَا تَحُولُ

العدد ٢٨ السنة السادسة - أكتوبر ٢٠٠٩

الافتتاحية

في مطلع العام ١٩٨٢، وجه الأستاذ ميشيل عفلق مؤسس البعث رحمه الله كلمة إلى وفد سوداني يزور العراق قال فيها «أن العروبة ليست شيئاً مختلفاً عن الوطنية، وليست شيئاً نرتقي إليه بعد الوطنية، وليست شيئاً خارج حدود القطر، العروبة هي الوطنية، هي وطنية كل مواطن في أي قطر عربي. إذا عرفنا كيف نقرأ نفس المواطن، وكيف نكشف له عن حقيقة مشاعره وانتمائه وتطلعاته. ولقد أراد الاستعمار الأجنبي وأعداء الأمة العربية والصهاينة والشعوبيون، وما زالوا يحاولون، أن يخلقوا تناقضات تضعف من قوة العرب وتعيق وحدتهم، فتارة الوطنية المحلية توضع في وجه العروبة، وتارة توضع العروبة في وجه الإسلام، وهكذا». هذا الخطاب الذي يتمرس حوله النضال الوطني والقومي في كافة أقطار الأمة هو ما نؤمن به نحن في التجمع القومي الديمقراطي، ليس لأن عقيدتنا قومية فحسب، بل لأن هذه العقيدة التي نؤمن بها كانت ولا تزال الأكثر تلبية لحاجات جماهيرنا في البحرين، وجماهير الأمة قاطبة، بل أن حاجة جماهيرنا في البحرين لهذا الخطاب باتت أحوج من أي وقت مضى في ظل تعاظم الخطر الطائفي المتولد عن قوى طائفية المنهج والعمل السياسي، تطفئن مطالبنا الوطنية المشروعة وتجيئها لمصلحة الطائفة وليس الشعب، وهذا ليس هو النضال الوطني المطلوب. النضال الوطني الحق والمشروع هو ما ينظر لشعبنا في البحرين بكل طوائفه، كأسنان المشط سواسية في الحقوق والواجبات متوحدون في نفس خندق النضال والمطالب، ومثل هذه النظرة لا يملكها إلا قوميو الفكر والعقيدة والنضال، الذين يناضلون على أساس توحيد الشعب والأمة وليس خدمة طائفة منهم. أن الخطاب القومي في البحرين هو القادر على الارتقاء فوق أخطار وحساسيات الطائفية والمذاهب ويوحد الشعب في خندق واحد.

كما أن شعب البحرين هو بحاجة للخطاب القومي بالنظر لما يتهده من تحديات مستقبلية وأخطار خارجية لا يمكن مواجهتها إلا بتأكيد وتعميق انتماء القومي العربي، فتحديات التنمية المستدامة ورفاهية الناس لا يمكن أن تتحقق بأفقها القطري، بل لا بد من تكامل بحريني - خليجي وخليجي - عربي اقتصادي وتنموي، كما أن الأخطار المتمثلة في الدعاوي الإيرانية الطامعة المتكررة، والتهجين السكاني والتحالف الأمريكي الصهيوني الذي يسعى باستمرار لاختراق مقاومة شعبنا لكافة أشكال التطبيع السياسي والاقتصادي والثقافي، علاوة على هبوب رياح العولمة بما تحمله من قيم وثقافات غريبة، جميع هذه التحديات والأخطار تجعل حاجة شعبنا للفكر والنضال القومي مثل حاجته تماماً للفكر والنضال الوطني، كل متمازج موحد، فالقومية ليست شيء مختلف عن الوطنية، وليست شيئاً خارج الحدود، القومية هي الوطنية، والوطنية هي القومية.

أسرة التحرير



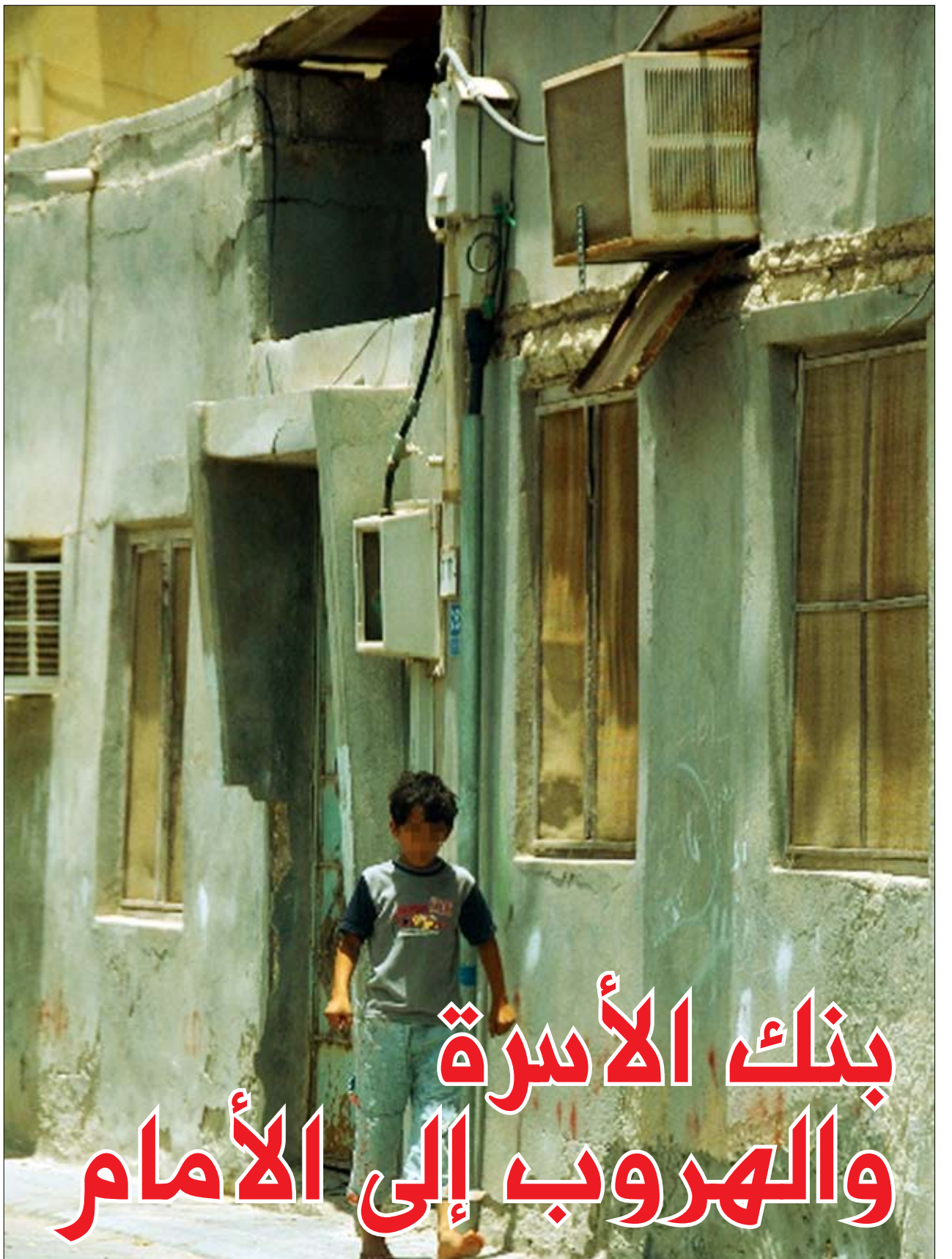
15 في ذكرى رحيل الزعيم جمال عبد الناصر



11 أبراج الاتصالات بين مطرقة البلديين وسندان الحاجة



5 «التجنيس السياسي».. جذور المشكلة وعلاجها



بنك الأسرة والهروب إلى الأمام

تصريح صحفي عن اجتماع الأمانة العامة ٢٩ سبتمبر التجمع القومي يؤكد على أهمية وحدة القوى الوطنية والقومية



صورة من الإرشيف من إجتماعات الامانة العامة لتجمع القومي

عقدت الأمانة العامة للتجمع القومي الديمقراطي اجتماعها الدوري المعتاد يوم الثلاثاء ٢٩/٩/٢٠٠٩م وذلك لمناقشة القضايا التنظيمية والجمهيرية والسياسية المتداولة على الساحة ورؤية التجمع من هذه القضايا والتي نوجزها فيما يلي:

أولاً: على الصعيد التنظيمي للتجمع تم استعراض أنشطة اللجان والمحافظات المختلفة خلال الفترة الماضية وبالاخص الأنشطة الشبابية والاجتماعية وقد اكدت الأمانة العامة على الحاجة إلى المزيد من هذه الأنشطة التي تعزز التفاعل فيما بين الأعضاء من جهة وفيما بين الأعضاء وبقية أفراد المجتمع من جهة أخرى. كما أكدت الأمانة العامة على عزمها مواصلة دعم العمل الإعلامي للتجمع بعد صدور مجلة الطليعة في حلتها الجديدة وردود الفعل الإيجابية التي حصلت عليها.

وفي الشأن الداخلي كذلك، استعرض الأمانة العامة نشاطاته الهيئة الاستشارية للتجمع، اتفقت على دعوتها للاجتماع قريباً للتداول في عدد من القضايا الهامة من بينها وثيقة التيار الوطني الديمقراطي وتحويل التيار القومي الإسلامي إلى منتدى فكري وغيرها من القضايا.

ثانياً: كذلك استعرضت الأمانة العامة الأزمة القائمة حالياً بين المجالس البلدية وهيئة الاتصالات حول تركيب الأبراج الهوائية لتقوية الأرسال للاتصالات في شبكة الانترنت والهواتف النقالة في الأوساط السكنية. وأن هذا السجال الدائر بين المواطنين والمجالس البلدية من جهة وهيئة الاتصالات يعود بالدرجة الأولى إلى عدم معرفة وعدم توضيح من قبل المعنيين في الحكومة مثل وزارة الصحة حول الأضرار الصحية على المواطنين المجاورين لهذه الأبراج، والغريب في الأمر أن بعض هذه الأبراج يتم تشييدها في المناطق السكنية ليلاً بعيداً عن رقابة المسؤولين وموافقة المجالس البلدية ونحن في الأمانة العامة نتساءل إلى متى تقف الجهات الرسمية موقف المتفرج من هذه القضية. أليس للحكومة القدرة على دفع مبلغ زهيد إلى المؤسسات الدولية المتخصصة أو تكليف بعض الأخصائين في جامعة البحرين أو غيرها لإيجاد مخرج لهذه الأزمة وطمأننة المواطنين بطريقة علمية!

أم أن الأمر كله لا يعدو من بضع مئات من الدنانير التي تدفعها

بالجلوس على طاولة واحدة والتفاهم لحلحلة الأمور التي كلما طال أمدها استعصى حلها. وفي هذا الشأن استعرضت الأمانة العامة التحركات التي يقوم بها الأمين العام للتجمع والاتصالات بالقوى السياسية بهدف الترتيب للقاء فيما بينها.

سادساً: وعلى الصعيد القومي، جددت الأمانة العامة للتجمع وقوفها إلى جانب اليمن الشقيق في دفاعه عن وحدة أراضيه ضد المحاولات الانشاقية التدميرية الخطيرة في الشمال والجنوب، وحقه المشروع في التصدي لها. كما تدين الأمانة العامة للتجمع الصراع الدائر بين أطراف العملية السياسية العميلة للاحتلال على السلطة وتقاسم النفوذ واستخدام التفجيرات ضد المدنيين الأبرياء في هذا الصراع القذر في العراق، وجددت دعمها للمقاومة العراقية البطلة الممثل الشرعي للشعب العراقي. كما جددت الأمانة العامة مواقفها المبدئية تجاه القضية الفلسطينية، وحذرت مجدداً من أية خطوات خطيرة للتطبيع مع العدو الصهيوني، ورفضها للضغوط الأمريكية على الأنظمة العربية للتطبيع مع الكيان مقابل وقف الاستيطان، وهو ما يعني تقديم كافة التنازلات للعدو مقابل الحصول على لا شيء سواء الهزيمة والخسران. وطالبت بسرعة توحيد فصائل المقاومة الفلسطينية على قاعدة تحرير كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الأمانة العامة

التجمع القومي الديمقراطي

شركات الاتصالات يتنافس عليها بعض المواطنين المحتاجين ورؤساء المجالس البلدية.

ثالثاً: كذلك استعرضت اللجنة المهنية مسلسل التسريحات في القطاع الخاص والذي لا توجد بارقة أمل في وقف هذه التسريحات في شركات المقاولات وصناعة الملابس وغيرها، ومازاد الطين بلة هو تعطيل الدراسة في الحضانات ورياض الأطفال بسبب انفلونزا الخنازير مما يضطر المدرسات للاتحاق بطوابير وزارة العمل للحصول على علاوة التعطل. وعليه فاننا نطالب السلطة التنفيذية بالوقوف بحزم وصرامة ضد المؤسسات التي لا تمتثل إلى تطبيق قانون وزارة العمل ولا تراعي مصلحة مستخدميها وتبخس عليهم حقوقهم.

رابعاً: كما توقفت الأمانة العامة أمام القضية الصحية السائدة والمرعبة هذه الأيام التي تمثل الشغل الشاغل للمواطن، وترى الأمانة العامة أن الجهات الرسمية مطالبة ببذل المزيد من الجهود خاصة على صعيد استخدام الأجهزة الإعلامية المرئية والمسموعة لإيصال رسائلها في توعية وحماية المواطنين واطلاعهم على آخر التطورات بكل شفافية.

خامساً: على الصعيد السياسي، فأن الساحة الوطنية لازالت تعاني من الاحتقان في الشارع البحريني وأن الاعتصامات وحرق الإطارات أصبحت أمراً مألوفاً في بعض المناطق، ونحن إذ نجدد رفضنا لهذه الأعمال، فأنا نؤكد للجميع أنه لا مخرج لوقفها إلا بالحوار الجاد والشامل، ونحن نكرر دعوتنا لجميع الأطراف

بيان «الجمعيات الست» حول تصريحات وزير الداخلية بشأن التجنيس

وكل ذلك يعود في النهاية بالأضرار الكبيرة على جميع المواطنين وعلى أمن الوطن واستقراره السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

علاوة على ذلك، فقد شهدت البحرين الكثير من الحوادث الأمنية والأخلاقية الخطيرة التي كان يقف وراءها مجنسون، حيث أن بعضهم لهم سوابق أمنية خارج البحرين، إضافة إلى جرائم وقضايا داخل المناطق السكنية المشتركة مع البحرينيين والتي راح ضحيتها مواطنون أبرياء.

ما لا يقل عن ١٠ آلاف طلب لخدمة إسكانية تسلم المجنسون عدداً منها وينتظر الباقي منهم في قائمة وزارة الإسكان، وما يعني حرمان هذه الأسر البحرينية من الحصول على سكن لها في وقت أسرع. كما يعني ذلك زيادة في الطلب على الخدمات الصحية والتعليمية والبلدية والبنية التحتية من مواصلات وغيرها بنفس النسبة. ونعجب من دولة لا تستطيع أن تفي بحاجات مواطنيها الضرورية تقوم بتجنيس عشرات الآلاف كي تزيد أعباءها ومسئولياتها،

وما أثار قلق فئات الشعب وقواه الوطنية غياب أي نوع من أنواع الشفافية في الإعلان عن أرقام المجنسين، بينما برزت العديد من المؤشرات على أنهم فاقوا الخمسين ألف خلال السنوات الخمس الماضية. وعلى فرضية أنهم يمثلون عوائل تتكون في المتوسط من خمسة أشخاص، فأن ذلك يعني أن المجنسين استولوا على ما لا يقل عن ١٠ آلاف وظيفة مناسبة للبحرنيين، وما يعني أن ذلك ساهم في بقاء ١٠ آلاف أسرة بحرينية فقيرة، كما تحول إلى

أصدرت الجمعيات الست (التجمع القومي، وعد، المنبر التقدمي، الوفاق، أمل، الأخاء) بياناً رحبت فيه بما ورد في تصريحات وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة المتعلقة بمراجعة وزارته لقانون منح الجنسية في ضوء ما وصفه بالمستجدات الأمنية والسياسية والاقتصادية، معتبرة هذه التصريحات تمثل البداية الصحيحة لإجراء مراجعة شاملة لسياسة التجنيس السياسي التي تصاعدت بصورة أثارت القلق والمخاوف لدى كافة أبناء الشعب البحريني.

5 أكتوبر عيد للمعلم

يصادف الخامس من أكتوبر من ظل عام اليوم العالمي للمعلم. وإذ نتقدم لأعضائنا من الهيئة التدريسية وأعضاء الهيئة التعليمية والإدارية والجهات المساندة للعملية التعليمية في جميع المدارس بخالص التحية والتقدير والتهنئة بهذه المناسبة العريضة علينا جميعاً ونتمنى أن يكون هذا العام متميزاً تتحقق فيه مطالب المعلمين العادلة والمتمثلة في تعديل الرواتب وتعديلات كادر المعلمين.

في هذه المناسبة، نكرر مواقفنا الثابتة في مساندة مطالب المعلمين، تلك المطالب التي لم ترق إلى مرحلة التطبيق الكامل والعدل رغم الوعود التي قطعها المسؤولون في وزارة التربية والتعليم على تحقيقها. وعليه فإننا نطالب المسؤولين في الوزارة بالاستمرار في الحوار مع ممثلي جمعية المعلمين لتجنب المواجهة التي تنعكس آثارها سلباً على التحصيل العلمي والتربوي لأنبائنا الطلبة وتزيد من الأحتقان بين السلطة التنفيذية والمعلمين. أن المعلم الكفاء عنصر أساسي في تحقيق التنمية البشرية التي تتطلبها التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهذا لا يأتي من فراغ بل بإعطاء المزيد من فرص التدريب للمعلمين وإعدادهم لمواكبة التغييرات والمستجدات المتلاحقة في مجال المعرفة وجعل المعلم منتجاً مهنيّاً للمعرفة ومطوراً لها لاستمرار كفاءته المهنية، على أن يتمشى ذلك مع تعديل الأوضاع المادية والمعنوية للمعلمين في البحرين أسوة بما حصل عليه نظرائهم في الدول الخليجية المجاورة، رغم أن البحرين سبقت دول الخليج العربي في بدأ التعليم النظامي في عام ١٩١٩، ولكن لم يحظى فيها المعلم على حقوقه ومكتسباته، حيث باتت الهوية واضحة بين الأوضاع المهنية والمعاشية والاقتصادية للمعلم البحريني وبين أقرانه الخليجيين.

وبمناسبة الاحتفال بيوم المعلم فإننا نؤكد وقوفنا إلى جانب هذا القطاع الهام والحيوي في تحقيق المطالب والأهداف التالية التي ليس من الصعب تحقيقها إذا كانت مدعومة بالعزم والنيات:

- ١- حقوق المعلم المهنية : من حق المعلم أن يؤهل تأهيلاً يمكنه من أداء رسالته التربوية ويتحقق ذلك بالتدريب واستخدام الطرق الحديثة في التقنيات التربوية المسيرة لعملية التعليم وتطوير المناهج.
- ٢- تشجيع البحث العلمي : يجب تشجيع المعلم على البحث العلمي والتجريب في مجال الإعداد وطرائق التدريس الأنشطة اللاصفية.
- ٣- رعاية المعلمين المتميزين والعمل على تنمية مواهبهم وتوثيق إنجازاتهم ونشاطاتهم المتميزة في الدراسات والأبحاث.

٤- حقوق المعلم المادية : تقديم الحوافز والمكافآت المادية لتنمية دافعية المعلم وحب مهنته والانتماء إليها وتحقيق الشعور بالرضا الوظيفي وفي هذا الإطار فإن التجمع القومي يؤكد على ضرورة سرعة تطبيق الكادر التعليمي وتعديل رواتب المعلمين أسوة بالقطاعات المهنية الأخرى.

٥- حقوق المعلم المعنوية : تغيير النظرة النمطية للمعلم في أذهان المجتمع وإبراز الصورة المشرفة له ودوره في بناء الأجيال باحترام المعلم وتقديره ومنح الثقة والتعاون معه على تحقيق رسالته السامية وتقدير جهوده بحيث يوضع له نظام يحفظ للمعلم كرامته من الاعتداءات المختلفة وكذلك احترام المعلم وتقديره والاستماع له ومساعدته في حل المشكلات التي تواجهه.

الأمين العام للتجمع: وثيقة التيار الوطني قيد الحوارات الموسعة

عبر جميع القنوات المتوافرة لديها أن تقوم ببذل جهودها من أجل تحسين معيشة المواطن، وتطوير الإصلاحات التنموية والدستورية.

وأشار العالي إلى أن ما يحفز على ولادة التيار الوطني الديمقراطي هو الوضع السياسي الحالي والذي يتسم بالتخندق الطائفي خصوصاً ما رأيناه في التجربة البرلمانية والتي لمنا من خلالها أن الخلافات وصلت إلى أوجها.

وأوضح أن باب الجمعيات مفتوح للجميع ممن يشاركها في الأهداف الوطنية، مؤكداً في الوقت ذاته على أن الجمعيات الوطنية في الوقت الحالي تضم في عضويتها مختلف الفئات والطوائف.



حسن العالي

تجمعها قواسم وطنية مشتركة كثيرة، على المستوى المعيشي تحاول هذه الجمعيات

قال الأمين العام للتجمع القومي حسن العالي أن وثيقة التيار الوطني الديمقراطي لا زالت مسودة قيد التداول بين الجمعيات الثلاث ولا تزال في طور الإعداد متمنياً أن تنجز هذه الوثيقة في أسرع وقت ممكن ويتم الإعلان عما تم الاتفاق عليه.

وأوضح أن الوثيقة التي أعدها التجمع القومي تتضمن رؤية الجمعيات الثلاث لكيفية توحيد الأطر والأنشطة والبرامج لتلك الجمعيات ضمن توجهات تنسيقية موحدة حيث حددت الوثيقة في البداية منطلقات التيار والتي تؤكد على التاريخ النضالي المشترك بين تلك الجمعيات والذي يعود للخمسينات والستينات من القرن الماضي. وأكد العالي بأن الجمعيات الثلاث

نائب الأمين العام: قرار المشاركة لم يستوف مروره بالقنوات الرسمية



محمود القصاب

قال نائب الأمين العام لجمعية التجمع القومي الديمقراطي محمود القصاب إن الموقف من المشاركة في الانتخابات المقبلة لحد الآن لم يستوف مروره عبر القنوات التنظيمية للجمعية وهي الأمانة العامة، والهيئة الاستشارية ثم المؤتمر الاستثنائي، مشيراً إلى وجود الكثير من الرؤى «فهناك من يدعو إلى تكرار المشاركة وآخر يدعو للمقاطعة».

وبشأن الانتخابات المقبلة دعا القصاب «القوى السياسية الديمقراطية إلى التكتل ضمن كتلة واحدة في الانتخابات المقبلة في حال قررت المشاركة»، وأضاف «إذا كان من المتعذر في الوقت الحالي وجود قائمة واحدة للمعارضة بسبب وجود قوى لا تتجدد ذلك، فإنه من الممكن تشكيل قائمة موحدة للقوى الديمقراطية التي تجمعها قواسم مشتركة كثيرة».

أما بشأن التجربة النيابية الحالية فقال «الأهداف الحقيقية التي شاركت من أجلها المعارضة في المجلس النيابي لم تتحقق نظراً لطبيعة تشكيلة المجلس أولاً، ولاصطباغ أطروحاته بالصيغة الطائفية والفتوية في جانب آخر».

وأضاف القصاب «في ظل القوانين الحالية التي تحكم العمل البرلماني فسوف تظل نتائجه محدودة جداً، ولكن ذلك لا يعفي القوى الديمقراطية من المشاركة في التجربة».

البدء بإشهار المنتدى العربي القومي الإسلامي

المطلوبة، إلا أنه واجهت الإشهار قانونياً المادة (٥) من قانون الجمعيات السياسية رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٥م - فالبنود الرابع من هذه المادة تنص على : (يشترط في العضو المؤسس أو العضو الذي ينضم إلى الجمعية بعد تأسيسها - أن لا يكون عضواً في أي جمعية سياسية بحرينية أخرى أو أي تنظيم سياسي غير بحريني). ولتلافي هذه الإشكالية القانونية أرتأى أعضاء الأمانة العامة في هذا الاجتماع تغيير اسم التيار العربي القومي الإسلامي إلى «المنتدى العربي القومي الإسلامي» وتسجيله كمنتدى ثقافي فكري لدى وزارة الثقافة والإعلام.

عقدت الأمانة العامة للتيار العربي القومي الإسلامي اجتماعها الثالث يوم الأربعاء بتاريخ ١٩ أغسطس ٢٠٠٩م بحضور أعضاء الأمانة العامة وذلك في نادي العروبة، وفي هذا الاجتماع تم مناقشة موضوع «الوضع القانوني للتيار العربي القومي الإسلامي».

وقد استهل الأمين العام حديثه بأخر المستجدات بشأن تأسيس وإشهار التيار، حيث أنه تم الاجتماع مع مكتب شئون الجمعيات السياسية في وزارة العدل وتم استعراض الرغبة في تأسيس التيار والتعريف بأهدافه ومبادئه، وأسماء الأعضاء المؤسسين. وتقدم أمين السر بطلب الإشهار إلى إدارة التوثيق مرفقاً بالأوراق

رؤية البحرين 2030 تفتقد الطموح والبرلمان غائب عنها



بقلم: د. حسن العالبي

الرؤية الاقتصادية هي جزء من التخطيط الاستراتيجي. ويختلف التخطيط الاستراتيجي عن التخطيط الاقتصادي في المدى الزمني الذي يمتد إليه، كما انه يشمل عدة مراحل منها أولاً صياغة الرؤية الاستراتيجية لما يراد أن تكون عليه الحالة خلال الفترة الزمنية التي لا يمكن أن تقل عن خمس سنوات وقد تصل في المتوسط إلى خمس عشرة سنة أو خمسة وعشرين سنة على الأغلب. والمرحلة الثانية هي تحديد المهمة الاستراتيجية، وهي الهدف الكلي أو الشامل الذي يترتب على المؤسسة الكبرى ان تصل إليه خلال الفترة المحددة للتخطيط الاستراتيجي. ثم تأتي المرحلة الثالثة وهي مرحلة تبيان القيم والمبادئ الأساسية، وهي القيم التي تحكم ممارسه الأنشطة الاقتصادية وأسلوب إدارة الأعمال التي لن تحيد عنها المؤسسة الكبرى والتي تصر عليها لتميز نفسها عن منافسيها تحت كل الظروف. ثم المرحلة الرابعة وضع الأهداف الجزئية، وهي أهداف كمية سنوية يمكن قياسها بالأرقام والمقادير. وفي المرحلة الخامسة والأخيرة يتم وضع آليات الاستفادة من الدروس وتقييم النتائج ضمن التغذية العكسية.

يعنيه، على الرغم من أنها أهم وثيقة تعني بمستقبل البحرين. على مستوى التشريع للرؤية:

يلاحظ أن الرؤيات الاقتصادية في كافة دول العالم تخضع لمشاورات موسعة مع كافة أطراف الإنتاج ومؤسسات المجتمع المدني. ويلاحظ إن الرؤيات البحرينية والقطرية والإماراتية خضعت لمشاورات ولكن لم تطرح لمؤسسات المجتمع المدني على العلن.

صدرت الرؤية القطرية على شكل قرار أميري من أمير دولة قطر مما يضفي عليها قوة تنفيذ أكبر حيث طلب القرار من كافة الجهات المعنية الالتزام بتنفيذ ما ورد في الرؤية.

في الحالة السنغافورية، فإن الرؤية الاقتصادية، وكذلك استراتيجيات التنمية تحال للبرلمان لإقرارها قبل دخولها حيز التنفيذ. ولم يكن كذلك في الحالة البحرينية

على صعيد التنفيذ:

وجود جهاز وطني مسئول عن متابعة تنفيذ الرؤية ويقترح استراتيجيات التنمية ويمتلك الصلاحيات اللازمة لذلك، وكذلك الكفاءات البشرية والموارد المالية التي تمكنه من تأدية هذه المهمة (مجلس التنمية الاقتصادية، ولكن هل يمتلك الصلاحيات وهل يمتلك القدرات البشرية والفنية أم أنه يستعين بالخبرة الأجنبية؟) وجود أجهزة ومؤسسات قياس أداء الرؤية الاقتصادية وخطط التنمية وتوفير معلومات كمية ومقترحات لتصويب المسار (غائبة عن البحرين)

وجود مؤسسات ومعاهد بحوث الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية في المملكة التي تسهم في صوغ الاستراتيجية الملائمة (غائبة عن البحرين).

تأسيس مجلس للتنافسية بهدف تطوير القدرات التنافسية للبحرين (غائبة عن البحرين).

أجهزة للمحاسبة والرقابة على تنفيذ الخطط: غير واضح لحد الآن فيما إذا كانت الرؤية وإستراتيجية التنمية سوف تخضع لمراقبة البرلمان أم لا.

وجود مؤسسات قوية لضمان الشفافية ومكافحة الفساد مع بيئة قانونية تضمن العمل الفعال لهذه المؤسسات (غائبة عن البحرين). يصطدم التنفيذ بعدم استقرار موارد التنمية نتيجة التقلبات في أسعار النفط وهذه التقلبات خارج إرادة الدولة.

يصطدم التنفيذ بوجود خلل بين نموذج التنمية الاقتصادية القائمة على التكلفة الرخيصة للعمالة الأجنبية الذي خلق وظائف ضعيفة الرواتب وبين متطلبات التنمية الاجتماعية. لذلك كان من الأفضل التركيز على هذا الجانب.

لم تتطرق الرؤية الاقتصادية على احتمال نضوب النفط أثناء تنفيذ الإستراتيجية وما هي البدائل المطروحة.

الكرام لشعبها جيلاً بعد جيل».

من حيث المضامين الرئيسية، يلاحظ أن الرؤية البحرينية ركزت على إدخال إصلاحات في مجال الاقتصاد والمجتمع والحكومة، في حين استخدمت الرؤية القطرية مدخل التنمية وليس الإصلاح كسبيل لتحقيق الرؤية. وقد ركزت التنمية القطرية على أربعة محاور هي: التنمية البشرية كأولوية قصوى ثم التنمية الاجتماعية كأولوية ثانية ثم التنمية الاقتصادية كأولوية ثالثة ثم التنمية البيئية. ولا شك أن مدخل التنمية هو أكثر شمولية وجذرية من مفهوم الإصلاح الذي استخدمته الرؤية البحرينية.

خلت الرؤية البحرينية من أي تطرق للتكامل الاقتصادي الخليجي والعربي، على الرغم من أن البحرين هي جزء من منظمة خليجية تسعى للتكامل، وسوف يخلق ذلك واقعا جديدا ومؤثرا جدا في الواقع الاقتصادي البحريني، ومن الغريب أن يتم تجاهله بالكامل ناهيك عن التكامل الاقتصادي العربي.

تضمنت الرؤيتين القطرية والاماراتية فصلاً خاصاً عن كيفية تحقيق الرؤية في حين خلت الرؤية البحرينية من هذا الجانب. حيث نصت الرؤية القطرية على سبيل المثال أن رؤية قطر الوطنية توفر قاعدة لصياغة إستراتيجية وطنية شاملة، وستساعد هذه الإستراتيجية على تطوير أهداف تنمية وفقاً للأولويات، وعلى توضيح العمليات التنفيذية اللازمة، وأدوار الجهات المعنية ووضع معايير لقياس الأداء. وكخطوة لاحقة، ستتولى الأمانة العامة للتخطيط التنموي وبتوجيه من القيادة العليا للبلاد تنسيق الجهود لصياغة الإستراتيجية الوطنية الشاملة، وذلك بالتشاور والشراكة الكاملة مع الجهات المعنية، لا سيما المجتمع المدني والقطاع الخاص والوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى، وستبادر الأمانة العامة أيضاً إلى تشجيع كافة الفرقاء للمشاركة الواسعة في هذه الجهود لضمان الفهم الصحيح لأبعاد هذه الرؤية والالتزام بتحقيقها. إن الإستراتيجية الوطنية ستنفذ على المدى المتوسط لضمان تحقيق تقدم جوهري في مسار الرؤية الوطنية، وستوفر إطاراً عاماً وكاملاً لاستراتيجيات قطاعية متنسقة تشمل خططاً وبرامج ومشاريع استنبطت وصيغت لتساعد على تحقيق الرؤية. كما نصت إن تحقيق هذه الرؤية مسؤولية وطنية، وللمجتمع القطري بكافة فئاته وقطاعاته الاقتصادية دور مهم يؤديه في هذا الصدد. وهذا يتطلب تطوير القدرات المؤسسية والتنظيمية الضرورية، وتوفير الخدمات العامة بكفاءة وشفافية، ودعم التعاون والشراكات المثمرة بين القطاعين العام والخاص، وتوفير مناخ حيوي لقطاع الأعمال وإتاحة مجال أوسع لنشاط المجتمع المدني.

ونحن نتساءل عن أسباب تغييب مرجعية المراقبة والتنفيذ والمحاسبة في الرؤية البحرينية، وهل تم ذلك لإبعاد البرلمان عن هذا الموضوع. ويبدو ان الحكومة نجحت في ذلك بدليل سكوت البرلمان عن إثارة دوره في وضع وتنفيذ الرؤية الاقتصادية وكأن الأمر لا

وقد تضمنت رؤية البحرين المهمة الرئيسة، والمبادئ الرئيسة، وكذلك الأهداف الجزئية التي يمكن قياسها بالأرقام والمقادير. كما تضمنت أيضاً آليات قياس التنفيذ.

وبدأت الكثير من دول العالم المتقدم والنامي بعملية التخطيط الإستراتيجي لاقتصادياتها الوطنية منذ سنوات طويلة يمتد عمره إلى نشوء مفهوم التخطيط الإستراتيجي في الاقتصاد والذي يعود إلى منتصف ستينيات القرن الماضي.

ودون الخوض في الكثير من التفاصيل، اشتهرت النمور الآسيوية بشكل خاص بخططها الإستراتيجية الطويلة الأمد منذ أزيد من عقدين من الزمن. فعلى سبيل المثال، وضعت ماليزيا عام ١٩٩١ رؤية اقتصادية لبلدها تمتد حتى عام ٢٠٢٠. وهي حالياً تضي قدماً في تجسيد هذه الرؤية بكثير من النجاحات التي جعلت ماليزيا تتبوأ مركزاً مرموقاً في الاقتصاديات العالمية. كذلك فعلت سنغافورا عام ١٩٩٩ عندما وضعت رؤية اقتصادية للقرن الواحد والعشرين ركزت فيها على التحديات التي تواجه اقتصادها من جراء بروز اقتصاديات عالمية جديدة مثل الصين والهند باتت تستحوذ على نصيب كبير من تجارة العالم. كما نوهت الرؤية السنغافورية بشكل خاص على أهمية الإنسان والتنمية البشرية كمحور في نجاح رؤيتها الاقتصادية.

أما في دول الخليج، وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية لم تضع رؤية اقتصادية طويلة الأجل، إلا أن أتباعها منهج خطط التنمية الخمسية بدأت منذ العام ١٩٧٢. كذلك فعلت سلطنة عمان التي بدأت بوضع خطط التنمية الخمسية منذ عام ١٩٨٠، أعقبها في عام ١٩٩٦ وضع رؤية اقتصادية تمتد للعام ٢٠٢٠.

البحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وضعت مؤخراً رؤيتها الاقتصادية الممتدة للعام ٢٠٣٠ في وقت متقارب.

ماذا يستفاد من التجارب العالمية

على صعيد مضامين الرؤية الاقتصادية

حاولت الرؤية الاقتصادية للبحرين أن تضع لها هدفاً قابلاً للقياس وهو زيادة دخل الأسرة الحقيقي إلى أكثر من الضعف مع حلول عام ٢٠٣٠. ومع التقدير أن الهدف يتركز على الإنسان البحريني، إلا أن صياغة الهدف جاءت متواضعة جداً وعمومية جداً. فهل يعني أنه إذا كان دخل الأسرة في الوقت الحاضر ٥٠٠ دينار، فأنا نريد رفعه إلى ١٠٠٠ دينار بعد ٢١ سنة، لأن أي زيادة متواضعة تراكمية على الدخل سوف تحقق هذا الهدف؟ ثم ماذا يعني دخل الأسرة الحقيقي وأي الأسر مقصودة هل هي الأسرة المرتفعة الدخل أو المتوسطة الدخل أم ماذا. وبالمقارنة، تضع الرؤية الاقتصادية لقطر رؤية أكثر تقدماً من البحرين حيث نص هدفها الرئيسي «تهدف الرؤية الوطنية إلى تحويل قطر بحلول عام ٢٠٣٠ إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش

«التجنيس السياسي» .. جذور المشكلة وعلاجها



بقلم: محمود القصاب

أن أحد أهم الملفات الوطنية المقلقة والخطيرة التي كانت ولا زالت موضع خلاف وجدال مستمرين طوال السنوات السابقة بين الحكومة وقوى المعارضة: هو ملف «التجنيس السياسي» والذي بموجبه تقوم الحكومة بمنح الجنسية البحرينية لأعداد كبيرة من الاجانب خارج إطار قانون الجنسية البحرينية الذي يعود إلى العام ١٩٦٣ فقد كانت ولا زالت القوى السياسية المعارضة ومعها بعض الشخصيات الوطنية الحريصة على مستقبل الوطن، والكثير من أبناء الوطن المخلصين - كانوا جميعاً يرفعون أصوات التحذير من الآثار السلبية والمخاطر الكثيرة التي يمكن أن يجلبها هذا التجنيس غير «القانوني» وغير «العقلاني» بالشكل الذي يتم في بلد يعاني من شح في مساحته الجغرافية ويواجه أزمة في موارده الاقتصادية؟؟؟ وهذا يعني بكل وضوح تحميل البلد أعباء إضافية لا قدر له على تحملها، بل هو في الحقيقة ليس مجبراً ولا مضطراً لتحملها في الأصل. بمعنى أين المنطق وأين العقل السياسي والاقتصادي الرشيد اللذين يبران زيادة الضغط على البنى التحتية للبلاد والتسبب في ارباك أو تقليل كفاءة الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين؟؟؟ كما هو حاصل في قضايا الصحة والاسكان والتعليم، ناهيك عن المخاطر الاجتماعية والأمنية الأخرى التي لم تعد مستورة ولا خافية على احد.

وتعلن عن أن القادم سيكون أسوأ والكارثة ستكون أشد وأعمق إذا لم يكن هناك توجهاً حاسماً ونوايا صادقة لتدارك هذه المخاطر ومعالجة مشكلة التجنيس من جذورها؟؟؟ (انظر التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر العام السادس للتجمع القومي مايو ٢٠٠٩).

وتبقى نقطة أخرى على صلة كبيرة بهذا الموضوع، وجديرة بالتنويه هنا، وهي تمثل رؤية وطنية ومبدئية طالما أكد عليها التجمع القومي الديمقراطي في سياق نظرته لمعالجة هذه القضية، وهي أنه علينا كأبناء لهذا الوطن وكقوى سياسية واجتماعية التعامل مع هذه المشكلة بروح حضارية وانسانية بعيدة عن أي توجه سياسي أو عنصري أو طائفي، كما لا يجب أن يحمل موقفنا الرفض «للتجنيس السياسي» أية أساءة أو نظرة عداوية للأخوة العرب المقيمين في البلاد من الذين اجبرتهم ظروف أقطارهم الصعبة على العيش بيننا، كما نحن مطالبون من الناحية الانسانية والقومية والاخلاقية بتقدير وتثمين جهود الكثير من الأخوة العرب من أصحاب الكفاءات العلمية والخبرات الممتازة ممن قدموا خدمات جليلة للوطن وساهموا في تطوره ونهوضه على مدى عقود من الزمن، فهؤلاء يستحقون منا الشكر والعرفان، وهم بدون شك أولى بالحصول على شرف الجنسية البحرينية دون غيرهم.

تقود في نهاية المطاف إلى إغلاق هذا الملف بصورة نهائية، وعدم الوقوف عند مراجعة بعض «قنوات» أو «آليات» التجنيس، بمعنى أن لا يقتصر توجه الحكومة نحو وقف «منح الجنسية» لفئات أو مجموعات تأكد تورطها في بعض القضايا الأمنية، وبالتالي ابقاء جذر المشكلة قائماً، لأن من شأن ذلك أن يعالج أعراض المرض «المؤقتة» ويتجاهل أصل «المرض»؟؟؟ الذي بات ينخر في جسد الوطن، ويستنزف قدراته وطاقته، ناهيك عن مضاعفاته الاجتماعية التي أخذت تلقي بظلالها على حياة ومعيشة المواطن.

فالجميع يدرك (الحكومة والناس) أسباب تصاعد أحداث العنف التي تشهدها بعض مناطق البحرين من حين لآخر، والتي بلغت ذروتها وخطورتها ما حصل في مدينة حمد من مواجهات وصدامات سالت معها الدماء وأحرقت المركبات ودمرت بعض الممتلكات العامة والخاصة، وكانت للأسف أطراف هذه المواجهات بعض العوائل البحرينية وأخرى ممن اكتسبوا الجنسية البحرينية، ورأينا كيف انتقلت بعد ذلك هذه الأحداث إلى مناطق أخرى من البلاد، وجميعها كانت تحمل صوراً ومشاهد مروعة من العنف لم يعتدها مجتمعنا البحريني. ولم يعد أحد يجادل بأن هذه الأحداث جاءت لتدق ناقوس الخطر

نقول هذا الكلام على خلفية التصريحات التي أدلى بها وزير الداخلية الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة حول توجه الحكومة لإعادة النظر في منح الجنسية البحرينية، حيث قال في بداية شهر سبتمبر الماضي وأثناء زيارته لمقر الإدارة العامة للجنسية قال: «في ظل المستجدات الأمنية السياسية والاقتصادية فأنا نقوم بمراجعة سياسة منح الجنسية، وأن هذا الأمر خاضعاً للتقييم من قبل الوزارة، وقد يشمل اجراءات منح الجنسية وإصدار الجوازات».

وقد أصدرت الجمعيات السياسية المعارضة بياناً في أعقاب هذه التصريحات أعربت فيه عن ترحيبها بهذه الخطوة الايجابية، لأنها تتجاوب مع توجهات هذه القوى، وتستجيب لبعض مطالبها المتعلقة بهذا الملف الذي يحمل الكثير من المخاطر السياسية والأمنية والاقتصادية، كما أنها خطوة تلي أحد تطلعات الحراك الشعبي الرفض والمناوئ لهذه السياسة، حيث جرى اغراق البلد بموجات هائلة من المتجنسين خلال السنوات القليلة الماضية مما ضاعف عدد سكان البحرين والتسبب في خلق مزيد من الأزمات الاجتماعية التي حرمت البلد من فرص الاستقرار وزادت من حالة فقدان الثقة بين الدولة والمجتمع؟؟؟

فسياسة التجنيس المتبعة من قبل الحكومة لا أحد يجد لها في الواقع أي تفسير «قانوني» أو «منطقي» لأنها باختصار سياسة تتعارض بشكل مطلق مع مصلحة البلاد والمواطن، كما أنها مسؤولة عن تعميق الشرخ بين أبناء هذا الوطن الذي اخذ يتسع في الوقت الراهن نتيجة للاضطفاف الطائفي وبسبب التبعث والمذهبي الذي تمارسه بعض القوى الطائفية التي لها مصلحة في احداث مثل هذه الشروخ الاجتماعية والنفسية بين أبناء البلد، بالإضافة إلى الأضرار والمشاكل الأمنية والاخلاقية التي أكدت تورط عدد من المتجنسين فيها؟

وهناك اليوم مصادر مختلفة تتحدث عن أن أحد أسباب السياسة الجديدة المعلنة من قبل الحكومة حول «منح الجنسية» تعود إلى حقيقة ضلوع بعض من حصل على الجنسية البحرينية في محاولة تفجير معسكر (عريفجان في الكويت) أي التورط في قضايا ارهابية وهو ماسبب حرجاً للسلطات في البحرين وزاد من حجم الضغوط الخليجية والاقليمية عليها من أجل إعادة النظر في سياسة التجنيس التي تتبعها.

وبدورنا نحن نقول أنه مع تقديرونا وترحيبنا بهذه الخطوة من جانب الحكومة، فأنا نتطلع وتدعو إلى أن تأتي هذه الخطوة في إطار «استراتيجية» واضحة تحمل هدف المراجعة الشاملة والحاسمة التي



مسيرة حاشدة تطالب بوقف التجنيس

بنك الأسرة والهروب إلى الأمام



بقلم: جليل جعفر زبر

أعلنت وزيرة التنمية الاجتماعية الدكتورة فاطمة البلوشي عن تأسيس بنك الأسرة في البحرين برأسمال قدره ٥ ملايين دينار، موضحة ان البنك سيصرف قروضاً متناهية الصغر للأسر المحتاجة تتراوح ما بين ٢٠٠ دينار كحد أدنى للقروض، وسبعة آلاف دينار كحد أقصى للمشروعات التي تستحق. وأشارت إلى بدء العمل فيه مطلع العام المقبل، مؤكدة أن الفكرة من البنك هي الحصول على قروض من دون أي شروط، ولن تكون هناك أوراق قانونية، بل الاعتماد على الثقة المتبادلة بين الطرفين. وأشارت الوزيرة إلى أن ٢٥٠٠ عميل سيستفيد من برنامج القروض المباشرة التي سيقدمها بنك الأسرة في العام الأول.

كثيراً من البرامج التي تقدم نسب فائدة مدعمة ينتهي بها الأمر إلى استخدام آليات للترشيد وتوزيع القروض بما يتفق مع الطلب المفرط عليه. ومن شأن هذه الآليات أن تضع في طريق المقترض عقبات تهدر وقته وأمواله، حتى أن تكاليفها تفوق في الغالب نسب الفوائد، مما يُفقد المقترض ميزة الدعم المطلوبة.

إن تيسير حصول الفقراء على القروض بصفة مستمرة يمكن أن يعود عليهم بفوائد جمة ومع ذلك فلا بد أن تواصل مؤسسات التمويل الأصغر جهودها لتحسين مستوى الجودة ولزيادة حجم المعاملات نظراً لما سيترتب على ذلك من تيسير حصول الفقير على القروض وخفض تكاليفها ضمن أمور أخرى.

أما من حيث نظرنا المبدئية، فأن من أهم مسببات الإفطار والفقير فشل السياسات الاقتصادية والتي مورست منذ الاستقلال ونتيجة ربط التنمية في العالم الثالث بوجه عام بالنموذج الغربي الذي ساد بعد الثورة الصناعية في أوروبا واخذ المثل الغربي والذي يحدد التنمية والتطور عامة بأنه هو التنمية والتطور الصناعي أي إن الدول الصناعية الغربية هي المثل الذي يحتذي به.

أن نموذج بنك الأسرة يعني في وجهه الآخر فشل نموذج التنمية المستدامة في البحرين وفقاً لما عرفته المنظمات الدولية والذي يقوم على أن التنمية هي «عملية توسيع خيارات البشر». وتتوقف هنا لتبيان مركزية الحرية في مفهوم التنمية الإنسانية. فمنطق توسيع خيارات الناس يرتب أولوية مطلقة لإعمال حرية الاختيار بين بدائل متاحة، الأمر الذي ينطوي بدوره على مركزية الحرية في التنمية الإنسانية.

وتقوم عملية التنمية الإنسانية على محورين أساسيين: الأول: بناء القدرات البشرية الممكنة من التوصل إلى مستوى رفاة إنساني راق، وعلى رأسها العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، والتمتع بالحرية، لجمع البشر دون تمييز.

والثاني: التوظيف الكفء للقدرات البشرية في جميع مجالات النشاط الإنساني، الإنتاج وفعاليات المجتمع المدني والسياسة. التنمية إذا ليست مجرد مساعدة الفقراء في العيش كفقراء وليس حتى وفاء الاحتياجات الأساسية للناس مثل العمل والسكن والصحة فحسب، وإنما هي نهج أصيل-الإنسانية في التنمية الشاملة المتكاملة، للبشر وللؤسسات المجتمعية، يستهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى: الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.

وعليه، فإن أي مفهوم أضيق للتنمية أو التقدم، اقتصادياً كان أو بشرياً بالمعنى الضيق لا يرقى لغنى مفهومنا للتنمية الإنسانية. وعليه، فإن بنك الأسرة وبهذا المعنى يجب أن لا يغني عن مطالباتنا بضرورة إعادة النظر في مفاهيم وثقافة وبرامج التنمية لترتقي لمستوياتها الإنسانية الحقيقية التي تعني توفير البرامج التنموية والتعليمية والاجتماعية التي من شأنها تمليك الأفراد القدرات العلمية والمهنية على العمل الكرم والعيش الكرم والارتقاء بالمستوى المعيشي لهم، وليس مساعدتهم على سد رمقهم والعيش على هامش الحياة بما تعنيه من بناء ورسالة وواجبات وطنية وقومية تحقق الذات البشرية بمفاهيمها السليمة.

تطورت الفكرة كي يستفيد من خدمات هذا المصرف الفريد في نوعه وفي القوانين التي تسير عملياته اليوم عشرات الملايين من الفقراء، يوجد منهم في بنغلادش وحدها، ما يزيد على ٧ ملايين مقترض، وما يربو على ١١ مليون آخرين منتشرون في ١٠٠ دولة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية.

بودنا هنا أن نتوقف أمام قضيتين رئيسيتين الأولى نظرة قصيرة الأجل لبنك الأسرة والقضية الثانية هي النظرة المبدئية الطويلة الأجل.

النظرة القصيرة الأجل هي أننا نرحب بقيام بنك الأسرة كحاجة مؤقتة لظلال الأوضاع الاقتصادية الراهنة الناجمة عن نموذج التنمية المشوه الذي سارت عليه الدولة طوال العقود الثلاثة والنصف الماضية، مما وسع الهوة بين الفقراء والأغنياء، وصرنا نتحدث اليوم عن نحو ٢٨ ألف عائلة (أي معدل ١٠٠ ألف مواطن يعادلون ٢٠٪ من السكان) هم محسوبين على الفقراء.

في ظل هذه الوضعية تأتي خطوة تأسيس بنك الأسرة، يبرز التمويل الأصغر كطوق نجاة أمام الفقراء الذين يعجزون من الوصول للبنوك للاقتراض. إلا إن توفير خدمات مالية للفقراء والمحتاجين أمر مكلف للغاية، وخاصة بالنسبة لحجم المعاملات المقصودة، ولهذا السبب الهام تتمتع البنوك عن تقديم قروض صغرى لذلك من المهم هنا أن يتنبه القائمون على بنك الأسرة من التركيز على خفض التكاليف ويمكن خفض الكثير منها والمتمثلة في استهلاك الوقت وأجور السفر والأعمال الورقية والمكتبية وغيرها مما يصب في مصلحة الفقير. حيث اتضح بناء على العديد من الدراسات أن

وقالت البلوشي إن المؤسسات والجهات المساهمة في مشروع بنك الأسرة، هي المؤسسة الخيرية الملكية بنسبة ٣٠٪، والبنك الأهلي المتحد بنسبة ١٢٪، وبنك إثمار بنسبة ١٠٪، وبنك البحرين والكويت بنسبة ١٠٪، وبيت التمويل الكويتي بنسبة ٧،٦٤٪، ووزارة التنمية الاجتماعية بنسبة ٣٢٪، مشيرة إلى أنه سيتم رفع حصة المساهمة في الأعوام المقبلة، أملة من خلال الشراكة المجتمعية مع القطاع الخاص تحقيق رؤية ٢٠٣٠ بأسرع وقت ممكن.

وذكرت البلوشي أن «بنك الأسرة» سيقدم في السنوات الثلاث الأولى من قبل «بنك جرامين» البنغلاديشي على أن يقدم الدعم الفني لبحرينيين في تلك الفترة تمهيداً لتوليهم إدارة المصرف بعد ذلك. وأضافت أن الدراسة التي حددت أكثر من أربعة آلاف أسرة ستستفيد من المصرف في السنوات الأولى، وهو قرار وصفه اقتصاديون بأنه منطقي، إذ يعود الفضل في إطلاق فكرة «بنك الأسرة» إلى الاقتصادي البنغالي محمد يونس الحائز على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٦، تقديراً، كما قال معهد نوبل للسلام، للدور الكبير الذي لعبه هو ومصرفه، الذي اكتسب لقب (بنك الفقراء) - في مكافحة الفقر وتمويل المشروعات الصغيرة للفقراء وإرساء تنمية اجتماعية واقتصادية.

وتعود الفكرة إلى العام ١٩٧٤، عندما اجتاحت بنغلادش مجاعة ذهب ضحيتها ما يربو على ١,٥ مليون من السكان، دعت محمد يونس إلى ترك الحرم الجامعي، حيث كان يتولى تدريس مادة الاقتصاد، والقيام بجولات ميدانية في قرى بنغلادش لرؤية أوضاع ضحايا تلك المجاعة، وتلمس معاناة فقراء بنغلادش عن قرب.



وزيرة التنمية توقع اتفاقية إنشاء بنك الأسرة

وقفه مع مسيرة الإصلاح السياسي في البحرين



بقلم: غازي زبر

بعد مرور أكثر من ثمانية أعوام على انطلاق الإصلاحات السياسية في البحرين التي أطلقها جلالة الملك حمد ، وبمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للديمقراطية ، لنا وقفات على مسار تجربة الإصلاحات ، نقيم فيها النتائج التي أفضت إليها وتحسس مستوى التطبيقات الديمقراطية التي رافقتها وما هي معوقات واستقراء الأفق المستقبلية التي يمكن أن تؤل إليها تلك التجربة.

وفي سياق هذا التقييم المبسط ، نستذكر الصراع السياسي الذي عاشته البحرين عبر أكثر من خمسون عاماً ، والمطالبات الشعبية التي تبنتها معظم القوى السياسية والداعية للتغيير الديمقراطي في كافة النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وما رافق هذا الصراع من تصادم بين السلطة والشعب والتضحيات الجمة التي قدمها الشعب في سبيل تحقيق تلك المطالب.

هذا الحراك السياسي قد أفضى إلى مخزون هائل من الدروس والعبر نتيجة التجربة التي شارك فيها كافة القوى الوطنية بعيداً عن أية صراعات طائفية ، توحدتهم القواسم المشتركة للمطالبات لكافة

الشعب. ولكن يعاب على القوى الوطنية إنها لم تستثمر هذه التجربة سياسياً في مسيرتها في أواخر القرن العشرين وبداية تغير مسار العمل السياسي بعد انطلاقة الإصلاحات.

ويعود هذا الانحراف لعدة أسباب أهمها الخلافات السياسية التي عصفت بالقوى الوطنية وتراجع التيار اليساري الذي كان يقود الشارع ، مقابل ذلك برز التيار الديني الذي استطاع أن يكسب قيادة الشارع ويزج بالدين في السياسة مما أدى إلى بذور جذور الطائفية ويشتت الجهود دون الالتفات إلى إن الساحة السياسية تضم عناصر وقوى يسارية لها أهدافها الوطنية التي يمكن أن يتم التحالف معها بدل المواجهة.

وعودة إلى النتائج التي أفضت إليها تجربة الإصلاح السياسي في البحرين لغاية تاريخه ، فإن من أهمها هو إقدام السلطة بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٧٥ على إلغاء الدستور العقدي الذي توافق عليه الشعب مع السلطة عام ١٩٧٣ وطرح دستور بديل في العام ٢٠٠٢. كذلك الاستفتاء الذي جرى يومي ١٤ و ١٥ فبراير من العام ٢٠٠١ على ميثاق العمل الوطني والذي وافق عليه الشعب بنسبة ٩٨,٥٪.

هذه الأحداث السياسية بسلباتها وإيجابياتها لم ترق إلى طموحات الشعب في التغيير الفعلي الذي كانت تنشده. أضف إلى ذلك أن مسار التغييرات في المرافق الأخرى المصاحبة للإصلاح السياسي لم تحظى بقدر كبير من الاهتمام وبشكل مواز لبدء البناء حياة ديمقراطية شاملة. وعلى أرض الواقع فإن الفساد الإداري والمالي المتجذر لم ينحسر بل استشرى بشكل كبير ولم تستطع الإصلاحات الجزئية أن توقف نموه أو تحد من آثاره. وهذا يدل على قصور في الرؤية للإصلاح السياسي وعدم تجاوب الدوائر الرسمية للسلطة لتلك

المتغيرات ، أضف إلى ذلك القصور في التشريعات القانونية لمحاربة الفساد وأخيراً تهاون السلطة في معاقبة المفسدين.

ومن جهة أخرى شهدت الساحة السياسية تشردم في مسيرة بعض الحركات السياسية وعدم قدرتها على التوحد لخلق جبهة مواجهة صلبة. وشهدنا كيف إن السلطة سمحت إلى تأسيس الجمعيات الطائفية وغياب التنسيق الفعال بينها وبين قوى اليسار بسبب التوجه الطائفي. كل ذلك أدى إلى تبعض الجهود وضعف الأداء السياسي لها.

أما من الناحية الأمنية فإن قانون امن الدولة سيئ الصيت الذي كان يحكم به قبل انطلاق الإصلاحات السياسية والذي الغي لاحقاً ، هذا القانون وإن تم إلغاؤه شكلياً إلا أنه كان الحاضر دائماً في المواجهات المتعددة بين السلطة والمعارضة.

كل ذلك برأينا يعتبر تراجعاً في جدية سد الثغرة بين المتطلبات الرئيسية لتطبيقات الديمقراطية والممارسة الفعلية للسلطة.

أما ما يخص حرية التعبير والحقوق السياسية والسماح لقيام الأحزاب السياسية باعتبار ذلك أهم أساسيات الحياة الديمقراطية ، فإننا لم نر مبادرات جدية في هذا المسار من قبل السلطة وإن ما تم طرحه من قبل السلطة من قانون ممارسة الحقوق السياسية فهو لم يرقى إلى الطموحات.

ولا يفوتنا بهذه العجالة أن ننوه إلى أن مستقبل تجربة الإصلاحات السياسية في البحرين إن لم يتم تعديل مسارها فإن حظوظ نجاحها هي ضئيلة جداً وقد تنتكس هذه التجربة في أية لحظة لتعود إلى المربع الأول وتخسر البحرين فرصة للارتقاء بالحياة الديمقراطية الحقيقية.

انفلونزا الخنازير والتصرّجات المتضاربة



بقلم: جمال سلمان

لثلاثة مليارات طعم، وكما نشرت الصحف يعني هذا أن العملية «تجارية»! وقال: إن الشركات القائمة على تجهيز التطعيم طلبت الحصانة القضائية؛ مما يشير إلى عدم تحملها للمسؤولية، وعدم التأكد من صلاحية التطعيم. ومنظمة الصحة العالمية قالت إن التجارب على اللقاح غير كافية.

بعض الشركات المنتجة لأحد أنواع لقاحات أنفلونزا الخنازير أرسلت إلى جمهورية التشيك كميات منه لإعطائه للأفراد هناك، ولكن الجهات الصحية المسئولة فضلت تجربته أولاً علي فئران التجارب فأحدث شللاً بها، والتهاباً في الأعصاب مما جعل السلطات التشيكية تقرر وقفه وإبلاغ دول الاتحاد الأوروبي بمنعه، ولكن للأسف لم تتخذ أي إجراءات عقابية ضد الشركة المنتجة.

ونحن نسأل مع السائلين ونود من المسؤولين في وزارة الصحة ومن الوزير أن يعقد مؤتمراً صحفياً لتكون الناس على بينة، فالشفافية التي نسمع بها تعني عدم حجب المعلومات عن الناس بينما نحن ومنذ أن أكثر المسؤولين من ذكر الشفافية شهدنا مزيداً من التعمية والتعتيم والحجب. وكان الله في عون الناس.

عن اللقاح فلا زال الحديث عنه في علم الغيب! هل هو آمن أم ماذا؟! ماذا نفعل مع أبنائنا؟! يخرج البعض بتصريحات على أن اللقاح آمن، في الوقت الذي نقرأ تصريحات لمسؤولين في دول أخرى تشير القلق بشأن اللقاح ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى بعض ما ورد:

أوضح وزير الصحة المصري خلال مؤتمر صحفي شهده السفير الأمريكية في القاهرة «أنه سيتم أخذ إقرار من الحجاج بموافقتهم على إجراء التطعيم لهم، وذلك لأنه حتى الآن لم يعلن عن الآثار الجانبية للمصل»، مشيراً إلى أن «شركات إنتاج هذه الأمصال تشترط على الدول التي تستوردها أنها غير مسئولة عن الآثار الجانبية للمصل ويقول (لم يعلن عن الآثار الجانبية للمصل».

وقال وزير الصحة انه يوجد ٦٠٪ في فرنسا من الذين يعملون في المجال الطبي قد رفضوا تناول لقاح انفلونزا الخنازير رغم تصريحات وزيرة الصحة الفرنسية ان اللقاح آمن.

أ.د. طارق صالح جمال رئيس قسم الأنف والأذن والحنجرة بكلية الطب جامعة الملك عبدالعزيز في جدة قال: أسأل أولاً: لماذا لم يتم أخذ التطعيم في بريطانيا، وكندا، وألمانيا؟ ولماذا لم توجّل الدراسة؟ وكون أن هناك إصداراً

وقت، وكيف سيتربك الطلبة في الشمس والحرج لانظار فصحهم، كذلك رمت الوزارة الكرة في مرمى إدارات المدارس بل وحملتهم المسؤولية عن حماية الطلبة دون تجهيزات تذكر، للفحص وتعقيم الفصول وتوفير احتياطات السلامة، لقد كشفت هذه الأزمة عورات وزارة التربية وعدم قدرتها على توفير أية حماية معقولة للطلبة، مدارس يزيد عدد طلبتها عن الألف طالب لا تتوفر على ممرض أو مسعف أو أي كادر يمكنه القيام بالأعمال التمريضية البسيطة، ثم نتحدث عن مدارس المستقبل والجودة وغيرها مما أصبحت شعارات على الأوراق الرسمية وإعلانات ورسوما ترسم لا أكثر ولا أقل!

أما عن وزارة الصحة فحدث ولا حرج من التخبط، فالملاحظ أن بعض المراكز الصحية تتعامل مع أيه حالة أنفلونزا على أنها أنفلونزا الخنازير ويعطى المريض عقار التاميفلو؟! أما

يعيش العالم كله ضمن دوامة التصريحات المتضاربة حول مرض انفلونزا الخنازير، فيما يستمر التخبط سيد الموقف بين وزارة التربية والتعليم في بلادنا ووزارة الصحة، حول إجراءات الحماية في المدارس بشكل خاص وكذلك التكتّم الشديد من قبل الوزارة حول اللقاح الموعود لهذا المرض.

نقرأ في الصحف عن إجراءات مشتركة بين وزارة التربية والصحة لتوفير التجهيزات والإمكانات لتوفير الحماية لأبنائنا، فيما يشير الواقع المعاش في المدارس أن ما زودت به المدارس من تجهيزات لا يتناسب مطلقاً مع أعداد الطلبة، حيث زودت كل مدرسة بعدد قليل لا يتعدى أصابع اليد الواحدة، في أفضل الحالات، من مقاييس الحرارة، فكيف يمكن لمدرسة تعداد طلبتها أكثر من ألف طالب أن تقيس حرارتهم بثلاثة مقاييس أو أربعة وكم سيستغرق ذلك من

تفعيل مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية

من البرنامج

السياسي لـ «لتجمع»

لا بد من إيجاد البنى المؤسسية والمجتمعية التي تكفل المساواة إن تطور المجتمع البحريني يبقى ناقصاً ما لم تؤمن حقوق المرأة كاملة على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والتي تعني مشاركة المرأة الكاملة في مجمل الحياة العامة. ووضع حد للضغوط وكافة أشكال التمييز التي تتعرض لها. إن النساء يشكلن نصف عدد سكان المملكة، أي نصف طاقة المجتمع الإنتاجية. وقد أصبح تطور المرأة معياراً لمدى تطور ونمو المجتمع. لذلك، لا بد من إسهامها في عملية التنمية، على قدم المساواة في الحقوق والواجبات مع الرجل، وأن تُسن كافة التشريعات والقوانين، ولا سيما تلك المتعلقة بالأحوال الشخصية والاتحاد النسائي والعمل والسكن والرعاية الاجتماعية والأسرية والضمان الاجتماعي، كذلك إيجاد البنى المؤسسية والمجتمعية التي تكفل هذه المساواة، وتمكين المرأة سياسياً واقتصادياً، بما يلبي احتياجات المجتمع وظروف تحوله، ويفتح الباب أمام الإمكانات والطاقات الخلاقة للمرأة على أكمل وجه.

ولأن الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع، وأن الحفاظ عليها يقود إلى وجود مجتمع سليم من الأمراض الاجتماعية التي تنتج عن التفكك الأسري، فإن من الأهمية بروز دور الرجل والمرأة كشريكين في تحمل مسؤولية الحفاظ على الكيان الأسري ورعايته.

وفي هذا الاتجاه، تشكل رعاية الطفولة إحدى المقومات الوطنية لبناء المستقبل، وهذا ما يستوجب وجود الخطط والبرامج الكفيلة برعاية الأطفال وصيانة حقوقهم، وتأسيس هيئة وطنية، توفر لها الإمكانات المادية والبشرية وتضم نخبة من المتخصصين في مجالات التربية والاجتماع، لحماية هذه الحقوق، ومراقبة وتوجيه السياسات والقرارات المتعلقة بالطفولة وحمايتها من أية انتهاكات، سواء في مجال الضرب أو التعذيب أو الاستغلال الجنسي وغيرها من الانتهاكات التي يمكن أن يتعرض لها الأطفال من أية جهة كانت.



بقلم: فتحية التناك

على الرغم مما حققته المرأة من إنجازات في اقتحام سوق العمل إلا أنه لا تزال هناك بعض المعوقات التي تواجه تقدم المرأة في هذا المجال منها ما يلي:

١- معوقات تتعلق بقدرة سوق العمل على استيعاب المرأة للانخراط فيها، وتمثل في:

أ- التشريعات والقوانين: في الوقت الذي يولي القطاع الحكومي اهتماماً كبيراً بالضمانات التشريعية والقانونية لتشجيع عمل المرأة، نجد أن بعض مؤسسات القطاع الخاص لا تطبق هذه التشريعات والقوانين بالشكل الكافي، كما أنها لا تلتزم بالإجراءات الحكومية الخاصة بتحديد نسب العمالة الوطنية مما يعني تقلص فرص العمل المتاحة أمام المرأة. كما أن غياب التشريعات الاجتماعية الخاصة بالأحوال الشخصية والأسرة دوراً حساساً في تقييد مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وسوق العمل.

ب- فرص التأهيل والتدريب: تتطلب بعض الوظائف في سوق العمل مهارات تدريب وتأهيل معينة، حيث يلاحظ قلة البرامج التدريبية التي تطرحها المؤسسات التعليمية والتدريبية المتخصصة والقيادية الموجهة لتأهيل الإناث لسد وظائف سوق العمل خاصة في ظل محدودية برامج التعليم المستمر التي تطرحها الجامعات لخريجها.

٢- معوقات تتعلق بعدم قدرة المرأة العاملة على التوافق مع متطلبات سوق العمل المتغيرة، حيث أن هناك وظائف تتطلب جهداً مضاعفاً من المرأة ووقتاً أكبر مما يترتب عليه في بعض الحالات عدم قدرة المرأة العاملة على التوفيق بين دورها الوظيفي ودورها الأسري، وبالتالي تكون في وضع الاختيار إما بين استقرارها الوظيفي أو الأسري، وغالباً ما يكون لصالح الأسرة. كما يؤدي التغيير المستمر في المهارات التي يتطلبها أداء بعض الوظائف الفنية والتخصصية إلى ضرورة تكيف المرأة العاملة مع هذه المهارات، والذي يتناسب طردياً مع ثقة المرأة بذاتها ورغبتها في التطوير. وتلعب العوامل الخارجية دوراً سلبياً في تقليل دافعية المرأة نحو انخراطها في المجالين الاستثماري والصناعي كالأجراءات الروتينية الإدارية المعقدة اللازمة لاستصدار تراخيص الأنشطة الاستثمارية والصناعية المختلفة.

٣- ويرجع جانب مهم من المعوقات إلى التقاليد الاجتماعية السائدة التي تؤثر على قبول المجتمع بزيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة. وقد انعكس كل ذلك في انخفاض نسبة مساهمة النساء في بعض الأعمال حيث لا يتم على سبيل المثال استغلال قدرات النساء كمديرات وصانعات قرار وهو الأمر الذي يدل على وجود بعض القيود الاجتماعية والثقافية والقيمية التي يتعين مواجهتها والعمل على تذليلها بما يحقق المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة العامة وبالقدر المتساوي مع مشاركة الرجل. ولا شك أن تحقيق هدف مشاركة المرأة اقتصادياً يمكن أن يتم تدريجياً وبناءً على رؤية مستقبلية وخطط مدروسة من الحكومة وأفراد المجتمع ومؤسساته لكي تشارك المرأة جنباً إلى جنب مع الرجل في مواقع العمل المختلفة للنهوض بالمجتمع. كما أن قضايا المرأة في العالم باتت تحتل ركناً أساسياً في إطار العولمة كما سعت الوثائق العالمية لإبراز هذه القضايا والإجراءات التي يتعين اتخاذها لصياغة وتنفيذ إستراتيجية تنص على قضايا المرأة والتي تستهدف في مجملها تفعيل دور المرأة في المشاركة في الحياة العامة.

وفيما يلي أهم المقترحات التي رأيناها ملائمة لتعزيز تمكين المرأة اقتصادياً:

١. يتضح أن البحرين خطت خطوات ملموسة في النهوض بالمرأة وتمكينها دستورياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، ويبقى أن تفعيل هذا الدور لا يتوقف على مبادرات وقرارات الحكومة فقط، وإنما يجب أن تشارك قوى وشرائح المجتمع المختلفة: فيقع على عاتق الفئات الواعية والمثقفة وخاصة القيادية سواء من الرجال أو النساء دور من أجل تغيير بعض القيم والتقاليد التي تقف عقبة أمام

مشاركة المرأة ومساهمتها في بناء المجتمع وذلك وفقاً لخطط قصيرة ومتوسطة الأجل تشارك في وضعها وتنفيذها كافة الجهات المعنية وأن تكون مدعومة من القيادة السياسية في البلاد.

٢. كذلك على وسائل الإعلام المختلفة دور مهم في إحداث هذا التغيير المهم والمطلوب، وتكثيف عرض برامج الخدمات التعليمية والتدريبية الخاصة بالمرأة بما يعزز مكانتها ويدعم مشاركتها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، حيث أن التوعية الإعلامية والثقافية المجتمعية تلعب دور أساسياً في تطوير مفهوم دور المرأة في المجتمع.

٣. كذلك على رجال الدين والقانون دور في مراجعة قانون الأحوال الشخصية وإعادة النظر في البنود التي تركز التمييز ضد المرأة بما يكفل مشاركتها ومواطنتها الكاملة وبما يضمن حقوقها المدنية والاجتماعية والسياسية التي أقرها الدين للمرأة، كذلك عليهم وبالذات رجال الدين إزالة كافة المعوقات المفتعلة باسم الدين أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية.

٤. إضافة إلى ذلك يجب تشجيع البحوث والدراسات المختلفة وإنشاء قواعد بيانات شاملة حول قضايا المرأة في كل دولة لتوفير المعلومات المساندة للتخطيط للنهوض بالمرأة.

٥. العمل على دراسة توصيات ومقترحات المؤتمرات الدولية حول التنمية وقضايا المرأة ومنها على سبيل المثال مؤتمر حقوق الطفل ١٩٩٠ ومؤتمر السكان والتنمية في القاهرة ١٩٩٤ وقمة التنمية الاجتماعية في كوتنهاجن ١٩٩٥ ومؤتمر المرأة في الصين ١٩٩٥ وغيرها من المؤتمرات العربية والدولية، والعمل على تطبيق المناسب من هذه التوصيات بما يتناسب مع قيمنا الاجتماعية والدينية، وبما يساهم في تطوير دور المرأة في المشاركة كافة مجالات الحياة العامة.

٦. الاهتمام بتمويل المشروعات الإنتاجية الصغيرة الخاصة بالمرأة لتحسين أوضاعها الأسرية والاهتمام بالبرامج والمشاريع التي يمكن أن تعمل بها المرأة مثل مشاريع الأسر المنتجة ودورات تدريبية في الخياطة والتطريز والتجميل ومجال رياض الأطفال وغيرها.

٨. مراجعة القوانين والتشريعات واللوائح التي تتعلق بالنهوض بالمرأة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعمل على تطوير هذه القوانين بناء على المستجدات المحلية والإقليمية والدولية وبما يؤدي إلى تعزيز دور المرأة وزيادة مساهمتها في قضايا المجتمع.

٩. تحقيق التنسيق والتعاون بين الجمعيات النسائية والجهات الحكومية المعنية بما يؤدي إلى توفير الخدمات الاستشارية للمرأة في مجالات العمل والإنتاج.

١٠. الاهتمام بعقد المزيد من الندوات والمحاضرات والمؤتمرات والدورات التدريبية المتخصصة التي تتناول قضايا المرأة وتساهم في زيادة الوعي والتعريف بالحقوق والواجبات في مجالات العمل المختلفة والمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وضرورة الاهتمام بالدراسات الميدانية والبحوث العلمية المتعلقة بتقييم كفاءة المرأة الإنتاجية وبيئة العمل التي تؤدي إلى زيادة إنتاجها النوعي.

١١. تعزيز دور المرأة في سوق العمل من خلال تطبيق معايير التنمية البشرية المستدامة المتمثلة في برامج تأهيل وتدريب مهارات المرأة العاملة وإكسابها المهارات بما يتواءم مع متطلبات العصر الحديث وتوفير الاستقرار النفسي والصحي والاجتماعي لها في مجال العمل بما يساهم في زيادة معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل.

١٣. التركيز على دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر الوعي بين مختلف فئات المجتمع بأهمية دور المرأة في عملية التنمية المستدامة باعتبارها شريكاً حقيقياً وفاعلاً في مختلف العمليات الإنتاجية في المجتمع خاصة بعد زيادة عدد النساء في المواقع القيادية في العمل، ودخولها كذلك في مجال التجارة والاستثمار.

١٤. تكريس مفهوم تكافؤ الفرص المتاحة للمرأة والرجل في عمليات التنمية والتمكين وذلك من خلال تضمين هذا المفهوم في المناهج الدراسية، والتوعية به عبر وسائل الإعلام المختلفة.

ثقافة للشباب

حول الرسالة العربية

ميثيل عفلق



بقلم: محمد طوق

بطالة الشباب الخريجين في المجتمع البحريني

طالما كثر الحديث عن البطالة في المجتمع البحريني وعدم حصول الشباب على وظائف تناسب مؤهلاتهم وميولهم العلمية وطموحاتهم المستقبلية وهذا يرجع إلى أسباب عديدة منها إهمال وزارات الدولة في عدم توظيف الكوادر البحرينية حسب مؤهلاتهم الدراسية.

تعد البطالة في مجتمعنا مؤشر خطير جداً يجب توخي الحذر منه ألا أن وزاره العمل تنفي كل هذا الكلام بإجابة لا وجود بطالة في المجتمع البحريني في ظل وجود هذا الكم الهائل من الأجانب في البحرين فحسب الإحصائيات المنشورة والمتداولة أن متوسط رواتب الأجانب في القطاع الخاص في معظم شركات وبنوك البحرين ١٠٠٠ دينار بحريني إضافة علاوة السكن والمواصلات بينما البحريني يتقاضى ما بين ٢٥٠ إلى ٧٠٠ دينار بحريني في ظل هذا الغلاء الفاحش في البحرين.

كما يعلم الجميع أن البحرين دوله نفطية ولا تقل شأنًا عن باقي الدول النفطية المجاورة وأن من حق شبابها وكوادرها الخريجين الحصول على وظائف ورواتب ملائمة لكي ينعم الشباب بالعيش الكريم مقارنة بالدول الخليجية المجاورة. إن وزارة العمل مطالبة بعمل برنامج واضح المعالم وبأيد أمينه حريصة على توظيف الخريجين من الشباب البحريني لاستغلال الكوادر البحرينية أفضل ما يمكن لبناء الوطن ورفع شأنه ومن أجل هؤلاء الشباب العاطلين والخريجين وأصحاب الكفاءات من ذوي الرواتب المتدنية والدخل المحدود التي لا تتعدى ٣٠٠ دينار لكي ينعم هؤلاء بالعيش الكريم ويكونوا سواعد بناء لغد أفضل للبحرين وأهلها.

الطلبة والعام الدراسي الجديد

يستقبل الطلبة والطالبات الجامعيين العام الدراسي الجديد وسط ظروف اقتصادية ومالية وأكاديمية صعبة.

فابتداء من جامعة البحرين التي لا تزال تنوء تحت حمل قضاياها ومشكلاتها العالقة والمتراكمة سنة بعد أخرى. فالحصول على مقعد في الجامعة وفقاً للدرجات بات شبه مستحيل إلا على القلة، بينما تشتكي الجامعة من ازدياد أعداد المقبولين بأكثر من طاقتها مما يؤثر على نوعية التدريس.

وإذا انتقلنا للجامعات الخاصة نشاهد أماننا وضعاً غير مريح ومقلق، حيث يواصل مجلس التعليم إجراءاته المتأخرة ضد الجامعات المخالفة وصلت لحد حرمان بعضها من قبول طلبة جدد. والخطر من ذلك هو مصير الطلبة الدارسين حالياً في هذه الجامعات، حيث لم تصدر لحد الآن تصريحات تطمئنهم على مستقبلهم، وهل سيتم الاعتراف بشهاداتهم.

يضاف إلى هذه المشاكل مشكلة تفشي مرض انفلونزا الخنازير وسط الطلبة وصل لحد إغلاق مدارس خاصة وفرض على وزارة التعليم تأجيل افتتاح العام الدراسي حيث يبدأ من الطلبة الثانويين في ٤ أكتوبر ومن الإعدادي ١١ أكتوبر ومن ثم طلبة الابتدائي ١٨ أكتوبر. ولا تزال الوزارة ترفض تأجيل العام الدراسي بالنسبة للطلبة الجامعيين رغم مطالبات أولياء الأمور بالتأجيل. والأمور تتجه للتصاعد مع اكتشاف المزيد من الحالات المرضية. يضاف إلى هذه الأعباء جميعها المشاكل الاقتصادية والمالية التي تؤثر على العوائل وعلى نفقات التحصيل العلمي لأبناءهم. فالكثير من العوائل وسط هذه الأزمة باتت مرهقة بهذه النفقات وتبحث عن حلول بعيدة النال. وبمناسبة بدء العام الدراسي فإن الطلبة والطالبات مدعوون إلى ضرورة التحصيل العلمي والتفوق في دراستهم ليساهموا ويشاركوا في عملية التنمية والمرتبطة أساساً بأن يكون لأبناء الوطن الدور الأساسي في تلك العملية. كما أنهم مدعوون لتكثيف جهودهم لإعادة تأسيس الإتحاد الوطني لطلبة البحرين ليكون عوناً لهم في تحقيق مطالبهم المهنية والأكاديمية والوطنية.

التي تخدم ماضيها باستخدامها اياه لا باستسلامها له، والأمة الحية تنمو وتتكاثر ويكون ماضيها مهما سما دون حاضرها ويكون مستقبلها أمامها لا وراءها.

وفكرة الرسالة تقود حتما الى تكوين نظرة الى الماضي وعلاقته بالحاضر والمستقبل، فالانحياز الشيعي ينكر كل ماض، بمعنى انه لا يقر بصلاح أي ماضي فهو يدعو الى بناء جديد من أساسه عند مختلف الامم، وهناك اتجاه آخر ينكر الماضي عامة في مظاهره فقط وفي الواقع ينكر الماضي العربي، وهذا الاتجاه هو الاتجاه المعجب بالغرب وحضارته، والذي يدعو الى اهمال الماضي وتناسيه واخذ الحضارة الغربية بكليتها، فهو يعتقد أن فساد الحاضر في المجتمع العربي ليس نتيجة انحراف ومرض أصاب الأمة، بل هو نتيجة منطقية لبدور من الفساد كانت منذ البدء في حياة العرب، او لامكانيات من الخطأ والانحراف تضخمت ونمت مع الزمن حتى وصلت الى هذا الحاضر، وهناك اتجاه ثالث هو اتجاه البعث العربي الذي لا يتعصب لنظرية معينة ولا يقول بالاخذ المصطنع، بل يعتبر حياة الامة كجسم حي كان صحيحاً ثم اعتل، ويعتبر ان التقدم يعني معالجة المرض والعودة بالأمة الى الوضع السوي السليم.

هذا الموقف الأخير يعترف بالماضي دون أن يرى فيه الكمال ويعتبره مرحلة لا يمكن أن تسترجع ولكنها تستطيع أن تؤثر، وأن لها في الحاضر صلات ووشائج حية، وهي ان كان تجاوزها واجبا، فليس بترها واستئصالها ممكناً ولا مفيداً. فنحن ننظر الى الماضي لنفيد منه لا لنفنده، لانه بغنى عنا، ولنعين الأسس التي يجب أن نبني عليها مستقبلنا هذا منذ الحاضر، فهذه الأسس يجب أن تكون مطلقة ثابتة فلا خير في أساس يتبدل مع الزمن ويصلح لقسم من المواطنين أو لنوع من التفكير، كما انها يجب أنه تكون أساسية، معجونة بدم الواقع منسوجة بنسيج التجارب.

ان الرسالة العربية اليوم هي في ان يتطلع العرب الى بعث أمتهم، فهذا خير ما يقدمونه للإنسان لأن القيم الانسانية لا يمكن ان تخصب وتثمر الا في أمة سليمة. فعلى العرب ان يحيوا حاضرهم حتى يستطيعوا ضمان حياة مستقبلهم لان المستقبل لن يأتي ما لم نتوصل الى ان نحيا حاضرنا بألامه ومأساياه. ان الرسالة العربية الخالدة هي في فهم هذا الحاضر وتلبية نداءه استجابة لضروراته. والخلود ليس شيئاً بعيداً في الأفق او خارج نطاق الزمن. انه ينبعث من أعماق الحاضر، فاذا فهمه العرب بصدق وعاشوه بإخلاص فانهم سيؤدون رسالتهم الخالدة. انهم اذا عرفوا هذه التجربة ومروا بها حتى نهايتها، وتغلبوا على ضعفهم وتقاعسهم ونفسيتهن السطحية الزائفة، لا يكونون قد بتوا أمتهن فحسب وانشأوا كيانا قومياً بل يكونون قد قدموا للإنسانية كلها بنتيجة هذه التجربة أدوات صالحة أما صلاح ومهياة أيما تهئية لحمل أعظم الرسالات وأصدقها.

الرسالة العربية إيمان قبل كل شيء ولا يعيبها هذا او ينقص من قدرها، فالحقيقة العميقة الراهنة هي ان الايمان يسبق المعرفة الواضحة. وان من الأشياء ما هو بديهي لا يحتاج الى براهين ودراسات، انه يدخل القلب ويمتلك العقل دفعة واحدة. فالرسالة شيء ملازم للأمة، ومن حقها، أن تطمح الى بلوغها كما يحق لكل فرد ان يطمح الى المروءة والبطولة. ولكن في الواقع ثمة فرقا هو ان الحق قد يبقى عند الكثيرين نظرياً لا يتحقق في العمل، فمن حق كل فرد ان يطمح الى البطولة - كما قلنا- ولكن كل الناس ليسوا ابطالا، فكل امة من حقها أن تطمح في أن تكون لها رسالة، ولكن الامم ليست كلها على السواء ذات رسالات، او ليست رسالاتها متساوية في درجة النضج وفي مدى التحقيق والشمول.

وشعار البعث العربي لا يرمز الى أشياء مقبلة بعيدة عن الواقع، بل يهدف في الدرجة الاولى الى تلبية حاجات الحاضر وضروراته، وهو يعني ان الامة العربية واحدة، فلا نعترف بهذه التجزئة المصطنعة العارضة. واننا نسعى الى تحقيق هذه الوحدة ليس في الارض فحسب بل ايضا في الروح والاتجاه.

اما الرسالة الخالدة فالقصد منها ان هذه الامة لا تعترف بواقعها السيء وموقفها المنفعل ولا تنازل عن مرتبتها الأصلية بين الأمم، بل تصر على انها لا تزال هي هي في جوهرها، تلك الامة التي بلغت في أزمان متعددة مختلفة من التاريخ درجة تبليغ رسالتها، فهي اذن وصلتها ببعضها وبماضيها لا تزال واحدة ولا تزال فيها الكفاءة لاسترجاع تلك المرتبة التي فقدتها مؤقتاً. فهذه الامة التي تستيقظ اليوم وتحفز للنهوض ليست هي بنت اليوم، بل هي نفسها قبل ألف وقيل ألوف السنين، ميزتها وحدة الاصل والعنصر يوم كانت الوحدة هي الرابط المكينه التي تجمع الأفراد وتطعمهم بطابع واحد وتخلق فيهم نواة واحدة، ثم صقلتها وغذتها وحدة اللغة والروح والتاريخ والثقافة، ولما فقد هذا العنصر مكانه الرئيسي بين العوامل المكونة للأمة فقدت الأمة شيئاً من تجانسها الضيق غير انها عوضت عنه بتنوع في المواهب والكفاءات وانطلاق في الفكر وتسام في المعنى الانساني.

ولكن هل يستتبع تبنيها لماضي الأمة واعتبارنا انه يؤلف وحدة حية مع حاضرها ومستقبلها، اننا نوافق عليه وعلى كل ما جاء فيه؟ وهل حياة الامة مسيرة بقدر خارج عن ارادتنا، وان كل مرحلة هي نتيجة حتمية للمراحل التي سبقتها؟ ام ان على الأمة ان تساهم الى حد بعيد في خلق مصيرها فاذا انحرفت عنه وتلاشت مساهمتها في صنع قدرها، فانما ذلك لمرض طارئ تجب معالجته. فهذا الماضي كان يمكن لبعضه ان يكون خلاف ما كان ولبعضه الآخر ان يكون أقوى وأكمل مما كان! نحن سادة مصيرنا وصانعو قدرنا ندرك ادراكا عميقا ان الأمة الحية هي التي تحيا الآن والتي ينفسح امامها مجال الحياة للمستقبل، وانها الامة

«العمل» وشفافية أرقام العاطلين

الشاغرة في بنك الشواغر بالوزارة وصل إلى ٨٦٦٣ شاغراً، خصص للذكور ٣٩١٦ بنسبة (٤٥٪) وللجنسين ٣٨٥٦ بنسبة حوالي (٤٥٪) و ٨٩١ شاغراً للإناث بنسبة (١٠٪).

ويؤكد التقرير أن الغالبية العظمى من الشواغر المتوفرة تتطلب مؤهلاً ثانوياً ٥١٠٥ شاغراً بنسبة (٥٩٪) ثم يأتي مؤهل دون ثانوي بعدد ١٧٨٥ بنسبة (٢١٪) ويأتي بعده المؤهل الجامعي بعدد ١٧٧٣ شاغراً بنسبة (٢٠٪). ونلاحظ هنا أن النسبة الأخيرة المتعلقة بالمؤهلين جامعيًا تمثل ٢٠٪ فقط من الشواغر لكن الوزارة لا توضح كم من الوظائف المتوفرة لديها ملائم لهؤلاء العاطلين.

في الجانب الآخر، الوزارة تقول أن المتوسط العام للرواتب المعروضة للشواغر يبلغ ٣٠٧ ديناراً في الشهر، ويرتفع في الشواغر المخصصة للجامعيين إلى ٥١١ ديناراً، ولحاملي الثانوية العامة ٢٦١ ديناراً، وينخفض إلى ٢٣٩ ديناراً لذوي المؤهلات التي تقل عن الثانوية.

ومرة أخرى، فإن الوزارة لا توضح كم عدد الوظائف المعروضة براتب ٥١١ دينار وما الأسباب التي تدعو الخريجين الجامعيين لعدم الإقبال عليها. لعل الجواب نجده في جزء آخر من التقرير الذي يقول أنه بالنظر للتصنيف المهني للشواغر المسجلة في قاعدة بيانات الوزارة، يتبين أن عدد الشواغر المخصصة لمهن البيع والمهن الحرفية والإنتاجية تصدر بقية التصنيفات حيث بلغت نسبة (٢٤٪). ثم لا يوضح التقرير فيما إذا الوظائف المعروضة لديها قد أرفقت بالعديد من الشروط مثل الخبرة وعليها التي يجعلها لا تنطبق على الخريجين الجامعيين الحديثي التخرج. ومن ثم تظل شاغرة لدى الوزارة.

ويتضح مما سبق أن الحلقات الرئيسية في اللغز الذي نحن أمامه غائبة عن تقارير وزارة العمل غائبة، وعلى وزارة العمل إمالة اللثام عنها لكي تكتمل شفافتها، ونستطيع حينئذ حل لغز وجود ٥٦١٦ عاطلاً و ٨٦٦٣ وظيفة شاغرة معروضة!!

بطبيعة الحال، لن نبخس الجهود العديدة التي تقوم بها وزارة العمل في توظيف العاطلين عن العمل، والمؤشرات الرقمية التي تعلن عنها لكي توضح هذه الجهود.

ومع ذلك، فإن الأرقام المعلن عنها من قبل الوزارة لا تفي بالغرض المطلوب. ولعل المسئولون في الوزارة يتفقون معنا في الرأي أن هناك خللاً ما لا بد أن تتعامل معه الوزارة بكل شفافية. فكيف يمكن القول أن معدل البطالة في البحرين يبلغ ٤٪ أي ٥٦١٦ عاطل في حين توجد ٨٦٦٣ وظيفة معروضة لدى الوزارة. فأين الخلل في هذه الأرقام؟

ووفقاً لتقرير الوزارة، وصل مجموع عدد مستحقي إعانة التعطل لشهر أغسطس ٢٠٠٩ إلى ٢٠٤٣ عاطلاً عن العمل انطبقت عليهم معايير وشروط الاستحقاق، منهم ٦٠٠ ذكر و ١٤٤٣ أنثى. وبلغ مجموع الذين حصلوا على الإعانة لمدة ستة شهور (المدة القانونية القصوى للاستحقاق) ولكنهم لازالوا عاطلين ٣٣٩٦ عاطلاً عن العمل، منهم ٣٢٢ ذكراً و ٣٠٧٤ أنثى.

بينما - وفقاً للتقرير - بلغ العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل ٥٦١٦ عاطلاً. وينقسم هؤلاء العاطلون إلى ١٠٤٩ ذكراً و ٥٦٧ أنثى. وباحتساب إجمالي القوى العاملة الوطنية المقدرة حوالي ١٤٥٠٠٠ عامل فإن نسبة البطالة لهذا الشهر تصبح ٩,٣٪، وتشكل الإناث نسبة ٨١٪ من إجمالي عدد العاطلين لهذا الشهر، في حين يشكل الذكور نسبة ١٩٪ فقط.

ورغم تحفظنا على طريقة احتساب وزارة العمل لمعدل البطالة كونه يأخذ بالاعتبار المسجلين لدى الوزارة الذين قد عرضت عليهم وظيفتين أو ثلاث ولم يقبولها، وليس كل العاطلين في البحرين، فإن التقرير رغم ذلك لا يوضح - وهذا الأهم - تصنيف هؤلاء العاطلين من حيث المؤهل العلمي. هل أغلبهم جامعيين أم حاملي الثانوية أم بدون مؤهلات علمية؟ في الجانب الآخر يقول الوزير أن عدد الوظائف

742 منشأة اقتصادية أغلقت

في أبريل ومايو ويونيو 2009

ذكرت مصادر صحفية أن ٧٤٢ منشأة اقتصادية أغلقت أبوابها خلال الربع الثاني من العام الجاري ٢٠٠٩ (أبريل/ نيسان، مايو/ أيار، ويونيو/ حزيران) دون معرفة الأسباب الحقيقية وراء الإغلاق، لكن مراقبين قالوا: إن هذا الرقم يعد أعلى معدل إغلاق للمنشآت شهدته البحرين منذ سنوات طويلة. وكشفت الأرقام عن إغلاق ٢٢ منشأة خلال الأشهر الثلاثة الماضية نتيجة الإفلاس، وذلك بنسبة لا تتجاوز ٣ في المئة فقط من إجمالي المنشآت التي أغلقت أبوابها، فيما أغلقت ٧١٧ منشأة (أي ما نسبته ٩٦,٦ في المئة) برغبة من أصحابها، كما أغلقت ثلاث منشآت اقتصادية (ما نسبته ٠,٤ في المئة) دون أن تسدد التزاماتها المالية.

الصناديق الخيرية تشكو من

المماطلة في تحويلها إلى جمعيات

قال مسئولون في لجنة اتحاد الصناديق الخيرية (تحت التأسيس) إن الصناديق في انتظار تحويلها إلى جمعيات خيرية وخصوصاً أن المماطلة بدأت تؤثر على أعمال بعض الصناديق. وأوضحت أن المماطلة بدأت تؤثر على أعمال الصناديق الخيرية، على رغم أن الأخيرة كانت استعدت منذ ما يقارب ٣ أعوام لتحويلها إلى جمعيات خيرية، وخصوصاً أن الصناديق تسلمت رسالة تطالبها بتقديم جميع أوراقها ليتم تحويلها إلى جمعيات خيرية في شهر يونيو/ حزيران ٢٠٠٦، أي أنه مضى على هذا الخطاب ٣ أعوام.

وأشارت إلى أن القانون تم التصديق عليه، وتم تحويل وزيرة التنمية الاجتماعية لتوفيق وتعديل أوضاع الصناديق الخيرية حتى يتم تحويلها إلى جمعيات خيرية، مؤكداً أن الأمر أصبح الآن مرهوناً بوزارة التنمية الاجتماعية بعد أن كان التحويل ينتظر قرار المجلس النيابي.

40 ألف عامل لا يزالون «فري فيزا»

كشفت تقرير ديوان الرقابة المالية على أعمال هيئة تنظيم سوق العمل أن ما يقارب (٤٠) ألف عامل أجنبي مازالوا في البحرين رغم انتهاء تصاريح العمل الخاصة بهم.

وقدر الديوان في تقريره كلفة تجديد تصاريح العمل لتلك العمالة بـ (٧) ملايين دينار، لم تقم الهيئة بمتابعة تعديل أوضاع العمال من أجل تحصيل تلك المبالغ.

وأوضح تقرير أعمال الهيئة للسنة المالية ٢٠٠٨ أن لدى الهيئة حسابات معلقة نتيجة عدم موافقة بعض أصحاب العمل على المعلومات والبيانات الواردة عن بعض الأشخاص المسجلين على حساباتهم بالهيئة بلغت إجمالي الرسوم المترتبة عليهم (٢١,٧٦٠) دينار شهرياً. ولقت الديوان إلى رصده (٣,٦٠٠) حالة لعمال لم يجروا الفحص الطبي في الموعد الصحيح حتى نهاية مارس/ آذار الماضي، إضافة إلى ٤٤ حالة أخرى دخلت البلاد دون أن تصدر لها تصاريح عمل. وذكر أن الهيئة ليست لديها إجراءات للتأكد بشكل مستمر من عدم وجود تضارب في المصالح عند المفتشين أثناء قيامهم بأعمال التفتيش، فضلاً عن عدم مطالبتهم بالإفصاح عن ذمهم المالية، وذلك خلافاً للقانون.

«التنمية» تجاهلت ملاحظات المجتمع

المدني بشأن «الجمعيات الأهلية»

الإرهاب - ضرورياً في المجتمع الديمقراطي لأحد الأغراض المحددة المعلن عنها في المادة «٢٢» بالتزاماتها في لجم الاستعمالات غير القانونية للأموال عبر وسائل أقل وحشية.

كما أشار المركز إلى أن المادة «١٦» من القانون تسمح للمنظمات بتلقي والتماس تبرعات وتنظيم مناسبات خيرية، لكن، تطلب من الوزارة «تحدد الأسلوب ومقدار المبالغ المشار إليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون». واعتبر المركز أن اشتراط المادة «٨١» على أعضاء أي لجان أهلية مؤقتة إبلاغ الوزارة عن أسمائهم، وجودهم والغرض من وراء تأسيس المجموعة، وإتباع تعليمات الوزارة، هو تعدد غير مناسب على حق تشكيل اتحاد حر، وأنه يمكن أن يكون لشروط الإبلاغ أثر على إحباط معنويات الأفراد في الانضمام إلى جماعات غير سياسية واجتماعية غير شعبية وغير مرغوبة خوفاً من أن تكون هذه الانتماءات عرضة للتشهير أو العقوبة من قبل السلطات الحكومية.

من المشروع، تمنع المنظمة من الحصول على أموال من شخص أو هيئة أجنبية ما، أو إرسال الأموال إلى الخارج، من دون موافقة الوزارة الخطية المسبقة. وأوضح موظفو الوزارة أن متطلبات الموافقة المسبقة هي بدافع حماية المواطنين البحرينيين والمنظمات من غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ولضمان أن البحرين تفي بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي ومنع هذه الأنواع من النشاطات.

واعتبر المركز أن هذه الأهداف مناسبة تماماً لكن أساليب تنفيذ هذه الأهداف في مشروع القانون ليست كذلك، مشيرة إلى أن الإجراءات المتخذة في مشروع القانون لمنع سوء التصرف المالي هي أشد مما هو ضروري أو مناسب، وتشكل عبئاً كبيراً على المنظمات. واعتبر المركز أنه من الصعب النظر إلى أن المادة «٤٨» تتوافق مع المادة «٢٢» من المعاهدة الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية، وأنه لا يمكن اعتبار تبرير الوزارة لذلك الحكم - الحاجة إلى الحد من غسيل الأموال وتمويل

في تعليقه على مسودة مشروع قانون المنظمات والمؤسسات الأهلية وغير الربحية، أشاد المركز الدولي للمنظمات، بالتغييرات الإيجابية التي أجرتها وزارة التنمية على النسخة السابقة من مشروع القانون، وتشمل إلغاء جميع العقوبات الجنائية الإضافية، وتخفيض فترة الحصول على تسلم طلب من ٦٠ يوماً إلى ٧ أيام، وأن يحدث التسجيل التلقائي في حال عدم تلقي استجابة من الوزارة بعد ٦٠ يوماً من تاريخ تقديم الطلب، والحد من صلاحيات الوزارة في إجراء معاناة ميدانية على جميع المنظمات لتقتصر فقط على تلك المنظمات التي تتلقى تمويلاً عاماً. إلا أن المركز أشار في بيان له: «يشعر المركز الدولي للمنظمات غير الربحية بخيبة أمل ذلك لأن الكثير من التغييرات التي تم الاتفاق عليها أثناء المناقشات مع المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح وموظفي وزارة التنمية، لم تدرج في أحدث مشروع للقانون». وأشار المركز إلى أن المادة «٤٨»

أبراج الاتصالات بين مطرقة البلديين وسندان الحاجة

حتى لا يكون هنالك ثمن يدفعه الأبرياء والأطفال الذين ينظرون إلى تلك الأبراج بكل براءة ولا يعلموا ما تخفيه من كوارث صحية تفتك بهم وبمستقبلهم.

وبمناقشة الادعاءات القائلة بعدم وجود دليل مادي على أن هنالك مخاطر لهذه الأبراج، نقول أنه لا يوجد في الدول النامية من العلم والخبرة أكثر مما هو متوفر لدى منظمة الصحة العالمية التي اشترطت إنشاء الأبراج خارج المناطق السكنية لأن خطورتها تتمثل في الذبذبات والترددات التي تنبعث منها مما يؤكد وجود علاقة بين تلك الأبراج وبعض الأمراض الخطيرة، فهذه الموجات لها تأثير كبير على الجهاز العصبي وخلايا المخ وأمراض الأذن والقلب وألم الرأس وغيرها، ولقد أشارت بعض الأبحاث الحديثة إلى أن كثرة استخدام الهاتف النقال يؤدي إلى اضطرابات في السمع وخلل في الجهاز العصبي، فما بالك بمحطات التقوية والأبراج التي تعتبر المصدر الرئيسي للمغذى لهذه الموجات والذبذبات.

والسؤال في هذه القضية من سيتحمل مسؤولية الأضرار الناتجة عن هذه الأبراج إن وجدت، أم هيئة الاتصالات أم الشركات المقدمة للخدمة أم البلديات التي تعتبر الجهة المسؤولة عن تراخيص تركيب أبراج الاتصالات، وحتى نجد الإجابة ستبقى قضية وجود أبراج الاتصالات داخل الأحياء السكنية ومدى أثارها السلبية على الصحة العامة يعتبرها الكثير من القلق على حياة الناس.

للمرة الثانية والثالثة.

المجالس البلدية في مواجهتها لهذه الأبراج بدت وكأنها تدافع عن مصالحها في استيفاء رسوم تركيب الأبراج أكثر من حرصها على سلامة الناس، حيث صرح عدد من البلديين أنه في حالة اخذ موافقة المجالس البلدية فلن يكون هناك مشكلة في تركيبها، حيث قال بعضهم أننا لسنا ضد تركيب أبراج الاتصالات، وإذا ما تمت موافقتنا بهذه الأمور، فلن تكون هناك أي مشكلة من الترخيص لأبراج الاتصالات.

الأهالي من جهتهم رفعوا عرائض إلى المجالس البلدية، تطالب بوقف وضع أبراج الاتصالات بالقرب من منازلهم، وذلك لتأثيراتها الجانبية، مطالبين بدراسة الأخطار البيئية التي تسببها على الإنسان. وقد حددت منظمة الصحة العالمية شروطاً لاختيار أماكن إنشاء أبراج الاتصالات منها: ألا يكون البرج داخل منطقة سكنية أو بالقرب من مدارس الطلاب، ونعتقد أن ما يحدث في مدننا وأحيائنا السكنية قد تجاوز شروط منظمة الصحة العالمية وضوابط البلديات، مما يندرج بالخطر القائم، والمسئول عن ذلك هي الشركات المقدمة للخدمة التي ظنت نفسها فوق المسألة أو أنها تتمتع بحصانة تمنع مقاضاتها تحت شمعاعة أن كل من تظلم من هذه الأبراج يرد عليه بأنه صاحب مصلحة خاصة، ومع ذلك لم نسمع أو نرى أن إحدى شركات الاتصالات وضعت برجاً بجوار بيت أو فوق منزل يسكنه أحد مدراءها أو المسؤولين، وعليه يجب النظر في إعادة توزيع هذه الأبراج بعيداً عن الأماكن السكنية



بقلم: محمود حميدان

لا تزال مخالفات تركيب أبراج الاتصالات الهوائية مازالت مستمرة وفي ازدياد، رغم القرارات التي اتخذتها المجالس البلدية في المحرق والوسطى وغيرها.

وقد أعلن أحد النواب نقلاً عن مسؤول في إحدى مؤسسات الاتصالات بأن إحدى شركات الاتصالات تستعد في المرحلة المقبلة لتركيب ٤٨٠ برج اتصال في مناطق مختلفة من البحرين، مشيراً إلى أن هناك أبناء - نعمل على التأكد منها - عن أن هناك جهات حكومية تسلمت أموالاً من شركات الاتصالات، ولذلك تصمت عن مسألة هذه الأبراج، متسائلاً لماذا لاتزال الجهات الرسمية في صمت مطبق حيال هذا الأمر؟.

وانتقد قيام شركات الاتصال باستغلال الوضع المعيشي الصعب لدى المواطنين ودفع مبالغ عالية تصل إلى ألف دينار بحريني نظير الإيجار الشهري لتركيب البرج، موضحاً أن هذه الشركات لا تتوقف إذا ما تم رفض عرضها للمرة الأولى وإنما تعمل على عرضه على آخرين

الحكومة: لائحة النفاذ للمعلومات تخضع للإجراءات القانونية

بعد سلسلة الاعتراضات التي أبدتها القوى الوطنية والمنظمات المدنية والشخصيات الحقوقية على ورقة الاستشارات التي أرسلتها هيئة تنظيم الاتصالات لشركات الاتصالات العاملة في المملكة وتطلبها فيها بتحديث وسائلها التكنولوجية بما يسمح بالتنصت على مكالمات ومراسلات المواطنين بصورة «أسرع»، سعت الحكومة من خلال خطاب أرسل إلى مجلس النواب لتبرير هذه التوجهات بالادعاء أن هيئة تنظيم الاتصالات ليست في صدد السماح بمراقبة أية اتصالات أو إنشاء سريتها لاستحالة ذلك من الناحية التقنية لكونها خارج نطاق اختصاص الهيئة.

وجاء في الرد بشأن ورقة تقدم بها عدد من أعضاء المجلس بشأن وقف العمل ببعض بنود اللائحة التنظيمية الصادرة عن هيئة تنظيم الاتصالات إن المواد التي ستضمها اللائحة التنظيمية النهائية ستكون متوافقة تماماً مع دستور المملكة وقانون الاتصالات في جميع المسائل المتعلقة بحرية المراسلات وسريتها، لافتة إلى أن هيئة تنظيم الاتصالات لم تنته بعد من إعداد اللائحة النهائية.

وذكرت الحكومة أن تطبيق اللائحة يأتي بقدر من الشفافية ضمن إطار سياسات شركات الاتصالات بما يتيح تزويد المشتركين بمعلومات شاملة عن نوعية وكمية المعلومات التي تحفظ وطريقة حفظها وضمان عدم النفاذ إليها إلا بعد إتباع الإجراءات والضمانات القانونية.

وبينت أن الهدف الأساسي من إصدار اللائحة هو ضمان جاهزية واستعداد شركات الاتصالات من الناحية التقنية للتنصت أو إنشاء المعلومات، إذا حدث ما يستدعي الأذن لها من النيابة العامة أو المحكمة المختصة بذلك استناداً إلى القوانين ذات الصلة.



قر المصانع من المنازل تبت غازات سامة في القرى المجاورة لها

غازات سامة تنتشر في المعامير يوميا

١٠ أعوام. ونوه حسين إلى أن هذه الروائح تنتشر من المعامير إلى باقي المناطق المجاورة للمنطقة، مبيناً أن بعض المصانع تكون موجودة في المعامير، كما تؤثر بشكل كبير على أهالي نويدرات وسند والمعامير. ولفت إلى أن السماء كانت تغطيها طبقة من الدخان الأصفر والأسود، وخصوصاً أن الرياح كانت من الشرق إلى الغرب إلى الشمال الشرقي، مبيناً أن أعمدة الدخان التابعة لأحد المصانع تنشر غازات خطيرة يتنفسها الأهالي. كما أشار إلى أن العمر الافتراضي لمحطة الكهرباء قد انتهى، لذا فإن تأثيرها على سند والرفاع وعسكرة يكون أكثر، مبيناً أن التأثير يصل أحياناً إلى مناطق أخرى كالمعامير.

وذكر حسين أن الأهالي رفعوا عريضة وقع عليها ١٧٠٠ شخص من قرية المعامير تطالب بنقل أربع شركات ملوثة من منطقة المعامير بسبب سوء الأوضاع البيئية في المنطقة، إلا أن وزارة الصناعة والتجارة التي رفعت إليها العريضة رفضت نقل المصانع، إلا أن الأهالي أكدوا أن القضية ستصل إلى المحكمة وخصوصاً في ظل استمرار تأثير المصانع عليهم، منوها إلى أن تأثير هذه المصانع واضح للعيان فأية جولة ميدانية إلى أي بيئي سيلمس وجود تأثيرات بيئية وصحية على الأهالي جراء الغازات الخطيرة المنبعثة من هذه الغازات.

قال الناشط البيئي جاسم حسين: إن روائح الغازات مازالت تنتشر في قرية المعامير والقرى والمدن المجاورة لها، وإن هذه الروائح تنتشر طوال الوقت وتعتمد على الرياح إذا ما كانت جنوبية شمالية أو شرقية غربية».

وأضاف حسين في تصريح للصحافة المحلية إن السبب في انتشار هذه الروائح هو الشركات والمصانع القريبة من المناطق السكنية التي تنشر سموها في كل وقت عن طريق الغازات في الهواء الطلق الذي يتنفسه الأهالي بشكل يومي وخصوصاً أنه لا مفر لديهم.

ولفت حسين إلى أن أغلب الروائح تكون من دون لون ما عدا غاز الكبريت الذي ينتشر في الجو على شكل سحابة ملونة، مشيراً إلى أن الأهالي يستنشقون الروائح، إلا أن بعض الغازات لا يستطيع الأهالي استنشاقها، إلا أنهم يشعرون بأثرها عن طريق ألم في العين أو احمرار العين أو من خلال العطس المتكرر أو مرارة في الشفاه.

وذكر حسين أن بعض الغازات السامة المنتشرة في الجو أصبح الأهالي على دراية بمصدرها ومن أي مصنع تنبعث، مشيراً إلى أنه على رغم معرفتهم بهذه المصانع، إلا أنهم لم يستطيعوا إيقاف هذه المصانع على رغم أن شكوى الأهالي من هذه المصانع مستمرة منذ نحو أكثر من

سايكس بيكو ووعده بلفور بحلة أميركية يتم تنفيذهما بقفزات أوباما الحريرية

أصبح من الواضح لدينا، أن الغموض الذي لفت خطة أوباما للانسحاب من العراق، تقف وراءه خطة البقاء فيه، وإن بوسائل مختلفة. بحيث ابتدأت خطته بالستة عشر شهراً في خطابه الموجهة في حملة الانتخابات الرئاسية، والتي ارتفعت إلى الثمانية عشر شهراً، وانتهت بتحديد موعد في أواخر العام ٢٠١١، مقرونة بالإبقاء على خمسين ألف جندي من دون مهمات قتالية.



بقلم: حسن خليل غريب

وسيلة القوة إلى وسيلة الحوار. ولأنها لم تعلن إلغاء قرار الكونغرس، المتخذ في تشرين الأول من العام ٢٠٠٧، القاضي بتقسيم العراق. فيمكننا الاستنتاج أن إدارة أوباما لا تزال ضالعة بمخطط تقسيم العراق، كأحد أهم عوامل السيطرة على العراقيين بقوة الاحتواء السياسي. ومن أجل هذه الغاية، سنقرأ خطة إدارة أوباما التي سيحاول تطبيقها في الوقت الضائع قبل حلول استحقاق الانسحاب النهائي المعلن. ولكي يكسب المزيد من الوقت لتطبيق خطته فقد رفع سقف المدى الزمني للانسحاب، وهذا ما فسّر حالة الضبابية في قراره المتتالية. لم يأت قرار الانسحاب العسكري من العراق، الذي أعلنه أوباما، إلا بناءً على تلافي إلحاق الخسائر البشرية في قوات الاحتلال الأميركي، وإلحاق الخسائر المادية التي أوصلت اقتصاد أميركا إلى الهاوية. وإن استطاع أوباما أن يضمن منع الخسائر معاً، أو منع إحداها، فلن يأمر قواته بمغادرة العراق على الإطلاق. وهذا ما يعمل في الوقت الضائع الآن من أجل توفير شروطه، حسب تسلسل الخطة التالية:

١- تضليل العالم، والعراقيين، ودول الجوار الجغرافي، بأنه جاد بالانسحاب من العراق.

٢- توفير ضمانات استمرار حكومة موالية للولايات المتحدة الأميركية، من خلال تخصيصها بعوامل ثلاث:

الأول: ما تسميه «المصالحة السياسية» بين القوى الحاكمة العميلة بتوزيع الحصص والمكاسب بينها على قاعدة تقسيم العراق جغرافياً وإثنية، وتوزيع ثروات العراق بينها. والعمل على جرف فصائل تزعم أنها من فصائل المقاومة. واستدراج من تستطيع إغواء وإغراءه من الجيش الوطني تحت خديعة إلغاء «قانون اجتناب البعث».

الثاني: إغراء دول الجوار العراقي وإغراقها بالوعود بإعطائها مكاسب بحفظ مصالحها في عراق مقسّم لقاء الاعتراف بـ «العملية السياسية» المشبوهة. ولهذا يعمل على جرّها إلى طاولة حوار تحت صيغ مؤتمرات إقليمية.

الثالث: إغراء المجتمع الدولي بالمحافظة على مصالحه في العراق.

٣- ضمان تطبيق الاتفاقيات المعقودة بين الطرف الأميركي المحتل، والطرف العراقي العميل.

وإذا ما وفرت إدارة أوباما كل عوامل نجاح هذه الخطوات أو بعضها، يصبح واقع بقاء أميركي آمن في العراق ميسوراً باستخدام الحد الأدنى من القوات العسكرية.

وإذا كانت هذه هي الخطة التي تعمل إدارة أوباما على إنجازها الآن، لكنها ليست بالضرورة هي الخطة التي يمكن أن تنتج. فكما أنها تمحور على بعض شروط النجاح، فإن هناك شروطاً أخرى تمنعها وتمحور دون نجاحها.

وإذا كانت المقاومة العراقية تملك شروط منع نجاح خطة أوباما، بإصرارها على متابعة المقاومة بشتى أشكالها، فإنها تستطيع أيضاً أن تمنع بعض شروط النجاح التي تملكها إدارة أوباما من أن تتحقق.

حيال هذه الخطة نرى أنفسنا أمام تنفيذ جزء أساسي من اتفاقية سايكس - بيكو يأتي بعد تنفيذ الجزء الخاص بفلسطين. إن هذا الخطر الداهم، كما أنه يحتاج إلى جهد المقاومة العراقية كمحرك رئيسي في الصراع الدائر بين قوى تقسيم العراق والأمة العربية من جهة، وقوى المقاومة الشعبية العربية من جهة أخرى، فإنه يحتاج أيضاً إلى جهد تبذله دول الجوار العراقي، عرباً وغير عرب، من أجل منع قرار تقسيم جديد شبيه بقرار تقسيم فلسطين.

الحوار مع الإقليم الجغرافي المجاور للعراق، العربي منه وغير العربي، كبديل لاستراتيجية الحروب: «الصدمة والترويع»، و«حرب الأفكار»، التي طبعت استراتيجية سلفه جورج بوش.

والثاني: يمثله قرار الكونغرس الأميركي بتقسيم العراق، الذي صدر في تشرين الأول من العام ٢٠٠٧، المبني على اقتراحات السيناتور جوزيف بايدن، قبل أن يصبح نائباً للرئيس أوباما.

ولما كانت استراتيجية الولايات المتحدة الأميركية، جمهورية وديموقراطية، تقضي بالهيمنة على ثروات الشعوب، بالقوة العسكرية أم بالاحتواء السياسي، لوصلنا إلى الاستنتاج بأن ما عمجزت عنه إدارة بوش الجمهورية بالقوة العسكرية، ستعمل إدارة أوباما الديموقراطية للحصول عليه بديبلوماسية الحوار.

ولما كان تقسيم العراق وسيلة من وسائل الهيمنة على احتواء أي مظهر من مظاهر المقاومة، فإنه سينقل الصراع بين الاحتلال والعراقيين إلى صراع بين العراقيين أنفسهم، فيكون هذا الهدف قد شكل نقطة التقاء بين إدارة بوش الجمهورية وإدارة أوباما الديموقراطية. وهذا ما برهنت عليه وقائع ما جرى في العراق من جهة، وفي أروقة الكونغرس الأميركي من جهة أخرى.

لقد كرّس الجمهوريون مبدأ تقسيم العراق في الدستور العراقي الذي أمّله على البرلمان العراقي فاقد الشرعية الوطنية، وكرّسه الديموقراطيون بقرار صدر عن الكونغرس الأميركي تقدّم به جوزيف بايدن الذي أصبح فيما بعد العام ٢٠٠٧، تاريخ صدور القرار، نائباً لرئيس الإدارة الأميركية الحالية.

ولأن إدارة أوباما، أعلنت تغيير وسيلة احتلال العراق، فنقلتها من

من أجل تحديد أقرب للوضوح حول ما تريده إدارة أوباما، بعد وصوله إلى كرسي رئاسة الولايات المتحدة الأميركية، سنفتح صفحات الأرشيف التي من خلالها نستطيع قراءة ما تريد أن تصل إليه إدارته بعد إعلان خطة الانسحاب من العراق.

ومن فتح تلك الصفحات سيبدو التذبذب والغموض واضحين من خلال متابعة ما يخبئه أرشيف المعلومات في الكونغرس الأميركي، والذي ترك أشخاص إدارة أوباما الحالية توقيعهم عليها.

إن مراجعة نشاطات جوزيف بايدن، نائب الرئيس الأميركي الحالي، تكشف الغموض عما يتم إعداده لعراق ما بعد الانسحاب الأميركي.

ففي أثناء زيارته إلى العراق المحتل، صرّح بايدن، في ٣ تموز ٢٠٠٩، محدداً استراتيجية الانسحاب الأميركي من العراق، قائلاً: «إن الرئيس أوباما يرغب في أن يركز البيت الأبيض على تطبيق خطة الإدارة الرامية لتقليل عدد القوات في العراق التي بدأت المرحلة الأولى منها. والمرحلة الثانية من هذه الخطة ستشمل تسويات سياسية بين الفصائل العراقية. وهناك العديد من القضايا بما فيها مشكلات الحدود وقانون النفط ومهمتي هي مساعدة هذه المنطقة ودفع تلك الاتفاقات».

وللتأكيد من جانبه، وفي وقت لاحق، حثّ أوباما نوري المالكي، رئيس حكومة الاحتلال، على السير قدماً في المصالحة الوطنية. هذين التصريحين يمكن فهم أبعادهما بوضوح إذا عطفنا على المعلن من الخطة الاستراتيجية الأميركية لإدارة الرئيس أوباما، محاطاً بنائبه جوزيف بايدن. والمعلن منها خطان أساسيان، وهما:

الأول: وتمثله استراتيجية الإدارة الجديدة القاضية بفتح صفحات

نص وثيقة تقسيم العراق

خطة بخمس نقاط للسيناتور جوزيف بايدن
تشرين الأول ٢٠٠٧، اصدر مجلس الشيوخ الأميركي قراراً قدمه السيناتور جوزيف بايدن وعدد آخر من زملائه بشأن إقامة ثلاث فيدراليات في العراق.
وفيما يلي النص المترجم (ترجمة غير رسمية) لنص القرار.

١- إنشاء عراق واحد من ثلاثة أقاليم

- فدرلة العراق وفق الدستور العراقي ستتكون من ثلاث مقاطعات ذات حكم ذاتي واسع، (شيعية، سنية، كردية) مع حكومة مركزية قوية ولكنها ذات سلطات محدودة في بغداد.
- تتولى الحكومة المركزية مسؤولية المصالح المشتركة الحقيقية: الدفاع عن الحدود، السياسة الخارجية، انتاج النفط والواردات.
- تشكيل حكومات الأقاليم (للكرد، السنة، الشيعية) وتكون مسؤولة عن إدارة شؤون أقاليمهم.

٢- المشاركة في واردات النفط.

- الوصول إلى اتفاقية كحل فدرالي لضمان ٢٠٪ من الواردات للعرب السنة من كل الواردات النفطية، الحالية والمستقبلية. وهي نسبة تكاد تتلاءم مع حجمهم السكاني والذي سيساعد

على ازدهار إقليميهم اقتصادياً.

- منح الحكومة المركزية سلطة وضع سياسة نفطية وطنية وتوزيع الواردات، والتي ستجذب الاستثمارات الأجنبية التي يحتاجها العراق والأخذ بنظر الاعتبار قانونياً مصلحة كل مجموعة من خلال المحافظة على العراق موحدًا وحماية البنية التحتية للصناعات النفطية.

٣- عقد مؤتمر دولي وفرض

معاهدة عدم اعتداء إقليمي.

- عقد مؤتمر للأمن الإقليمي تحت رعاية الأمم المتحدة حيث تتعهد الدول المجاورة للعراق بما فيها إيران بدعم اتفاقية تقاسم السلطة واحترام حدوده الدولية.
- اشراك الدول المجاورة مباشرة في الجهد للتغلب على الشكوك وتركيز جهودها على دعم الاستقرار في العراق وليس تقويضه.
- إنشاء جماعة اتصال ثابتة (تشارك فيها القوى الرئيسية والتي ستشارك فيها الدول المجاورة وتنفيذ التزاماتها).
- - الانسحاب المعقول للقوات الأمريكية.
- توجيه القادة العسكريين لتطوير خطة خاصة بالانسحاب وإعادة نشر معظم القوات الأمريكية من العراق في أيلول ٢٠٠٨.

علي الريح: نحن ضد المحكمة الجنائية الدولية



قاسم سلام

د. قاسم سلام: محاولات

الحوثيين قديمة لتمزيق اليمن

قال الدكتور قاسم سلام أمين سر حزب البعث العربي الاشتراكي اليمن وعضو القيادة القومية للحزب أن محاولات الحوثيين لتمزيق الوطن تعتبر قديمة، موضحة أنها تكررت مرتين عبر التاريخ اليمني ومنيت في كل مرة بالفشل الذريع.

ووصف الدكتور قاسم سلام طموحات الإمامة لدى الحوثيين بأنها اخطر من محاولة الانفصال الذي حدث في جنوب الوطن، مشيراً إلى أن هذه الطموحات قديمة فقد سبق أن ادعى بدر الدين الحوثي الإمامة في عهد الإمام يحيى الذي قام بسجنه سنتين ثم ادعى الإمامة مرة أخرى بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر وقاتل الجمهورية في صعدة وانتصرت الثورة والجمهورية عليهم.

وأضاف أن حركة الحوثي لم تعد تدعي الإمامة بمفهومها التقليدي وإنما أرادت أن تكون صعدة مرتكزاً للمذهب الصفوي الحاقداً على الأمة وعلى الإسلام أيضاً، مشيراً إلى أن ما يحدث في صعدة يأخذ اتجاهاً طائفيًا وعنصرياً صرفاً ويأخذ بعداً مذهبياً يتغذى بروح العداة والحقد على الإسلام وعلى العروبة وعلى شعب اليمن بالتحديد، وان هدف هذه الفتنة هو إعاقة التنمية في وطننا وزعزعة الأمن والاستقرار والتقدم والتطور والتسامح الذي شهدته اليمن ليس من اليوم أو بعد الانتخابات، ولكن منذ ان تولى الرئيس علي عبد الله صالح مقاليد الحكم عام ١٩٧٨م وحتى الآن.

المشاركة وقد ندخلها من باب المقاطعة.. لأن مقاطعة الانتخابات هي معركة انتخابية أيضاً وهي مشاركة ونحن مع بقية القوى السياسية طرحنا عدداً من الشروط أهمها توفير مناخ الديمقراطية.. الغاء القوانين المقيدة للحريات فتح أجهزة الإعلام بشكل معقول وعادل لكل الاحزاب السياسية.. إعادة الممتلكات.. وهذا الوضع لا يسمح للقوى السياسية أن تصارعه بشكل عادل في الفترة المتبقية على مواعيد إجراء الانتخابات. وعلى المؤتمر الوطني ان يفتح المجال أمام كل القوى السياسية لمخاطبة الرأي العام السوداني.

وحول فيما إذا كان الحزب سوف يدخل الانتخابات بشكل منفرد أم ضمن تحالفات مع قوى أخرى، قال عضو القيادة القومية أن الفكرة مطروحة وسط القوى السياسية (التحالفات لخوض الانتخابات) ولكن ولربما سمعت أن السيد الصادق المهدي رفض هذه الفكرة وان عناصر نافذة في الحزب الاتحادي رفضت هذه الفكرة.. والحركة الشعبية أيضاً ترفض هذه الفكرة فلا تزال فكرة تحتاج إلى مناقشة وليس بالضرورة أن تتوحد القائمة في كل المستويات ولكن يفترض ان توحد القوى السياسية مواقفها.. والا هم من ذلك التوحد حول برنامج لانه كما ذكرت سابقاً فنحن ليست لدينا قضايا شخصية ضد شخص أو حزب فخلافتنا مع القوى السياسية تنطلق من إختلاف البرامج السياسية فإذا كانت بعض القوى السياسية غير حريصة على التمسك بالثوابت الوطنية.. استقلال البلاد وسيادته ووحدته.



علي الريح

المستضعفة لتحقيق مآرب وأهداف امبريالية صهيونية. لذلك اعلنا رفضنا القاطع للامثال أو الخضوع أو المشاركة في المحكمة الجنائية الدولية وطلبنا كل دول وبلدان العالم الثالث الإنسحاب من هذه المحكمة إذا كان هذا الموقف يتوافق مع موقف النظام فهذا لا يغير شيئاً من موقفنا تجاهه. لاننا نختلف معه في قضايا كثيرة.

وأضاف وبغض النظر عن هذا الموقف نحن نختلف مع النظام في جدية التزامه بمتطلبات التحول نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وغيرها من القضايا فنحن ليس لدينا مشكلة ذاتية او شخصية مع شخص أو نظام او حزب بعينه. فقضيتنا قضية موضوعية نحن نتصارع على برامج.. وفي بعض الأحيان وفي بعض المواقف تكون بعض اطراف المعارضة أبعد مسافة منا من النظام نفسه. مثلاً فان الاطراف التي ترتقي في احضان اسرائيل هذه أسوأ حالاً.. والشقة بيننا وبينها أوسع من الشقة بيننا وبين النظام. فالقضية قضية موضوعية نحن لانظر للامور من منظور ثأري أو منظار عداة متأصل تجاه فئة ما ولكن نحاكم كل قوى وفق برامجها وممارستها. وتعليقاً على موقف الحزب من الانتخابات القادمة في السودان، قال الأستاذ الريح: نعم سوف ندخل الانتخابات.. قد ندخلها من باب

قال الأستاذ علي الريح أمين سر حزب البعث العربي الاشتراكي السودان وعضو القيادة القومية للحزب أن للحزب في السودان موقف خاص تجاه المحكمة الجنائية الدولية و في تواجد القوات الاجنبية في السودان. نحن ضد المحكمة الجنائية الدولية وذلك منذ إن طالبت في البداية بتسليم مواطنين سودانيين وقبل ان توجه اتهاماتها للبشير.. القضية بالنسبة لحزب البعث لا تتعلق برأس الدولة وإنما تتعلق بالمبادئ لاننا نعتقد أن هذه المحكمة الجنائية الدولية محكمة غير عادلة محكمة موجهة لبلدان العالم الثالث فقط أي البلدان المستضعفة.. بينما نحن كحزب بعث لنا مصلحة في قيام محكمة دولية تلتزم بمعايير قانونية يتساوي أمامها الجميع.. إذا قامت مثل هذه المحكمة فنحن أول من يؤيدها. محكمة تستطيع أن تحاكم بوش وبلير وقادة الكيان الصهيوني عما ارتكبوه من جرائم وفي ذات الوقت تحاكم القوى المتسلطة في دول العالم الثالث فسوف نكون نحن أول من يؤيدها.. ولكن محكمة تعتمد معايير مزدوجة وتعتمد اسس سياسية أي أن تحال لها الملفات من مجلس الامن بينما هذه الدول الدائمة العضوية في المجلس ترفض الإلتزام والخضوع لهذه المحكمة. فهذه المحكمة الهدف منها هو ممارسة ضغوط على البلدان

في ذكرى صبرا وشاتيلا



ريكاد سالم

أن قوى اليمين لم تكن وخلال مسيرتها إلا في خدمة إسرائيل، فالقوات اللبنانية وكما أصبح معروف تدين للإسرائيليين تدريباً وتسليحاً وحتى قيادة.

والأمر الثالث إن مجزرة صبرا وشاتيلا هي عنوان شعب مضطهد ضاقت به الأرض على اتساعها. ووجود مخيمات الصفيح على الحدود العراقية-الأردنية، والعراقية-السورية، التي بنيت بعد حملة من القتل والتنكيل مارستها القوى الطائفية ضد أبناء شعبنا الفلسطيني في العراق وفي حَيِّ البلديات تحديداً. في صباح السادس عشر من أيلول سقطت ثلاثة آلاف من أهالي مخيمي صبرا وشاتيلا، لم يكن في يدهم من سلاح إلا دموعهم وتوسلاتهم أمام آلة الحرب الإسرائيلية الهمجية، ومجموعات من قتلة حاقدين جاء بهم شارون لتنفيذ مخططه القذر، لكن عدالة السماء جعلت من شارون عظة لمن يتعظ، فبعد سنوات من إعلان دخوله في غيبوبة لم يعلن عن وفاته وقيل بأن الأرض ترفضه والسماء تلعهن.

في ذكرى المجزرة لا يسعنا إلا أن نطلب من الله الرحمة للشهداء والى جنات الخلد والنعيم والذلة والعار لشارون وعملائه

تحدث من شاركوا في ارتكاب المجزرة من مسؤولي القوات اللبنانية. ان شارون كان والى جانبه ايلي حبيقة يتابعون المجزرة من إحدى البنايات المرتفعة والمشرقة على المخيم.

رغم كل ذلك ورغم قرار المحكمة الإسرائيلية في تحميل شارون المسؤولية إلى أنه عاد إلى سدة رئاسة الوزراء لإتمام دوره المشؤوم ومتابعة ارتكاب المجازر ونقض الاتفاقات حيث أعلن منذ بداية تسلمه رئاسة الحكومة الإسرائيلية أنه ضد اتفاقات أو سلو. أي مراقب للأحداث يصل الى استنتاج واضح أنه ليس من فائدة في عقد اتفاقات مع اسرائيل. فالدولة العبرية لم تحترم أي اتفاق والتاريخ حافل بالشواهد. وصبرا وشاتيلا مجزرة ذهب ضحيتها ثلاثة آلاف من فلسطينيين ولبنانيين تؤكد في ذكراها السابعة والعشرين أن لا أمل في الاتفاقات. واليوم لا تعير اسرائيل اهتماماً بما وافقت عليه في خارطة الطريق من وقف النشاطات الاستيطانية بما فيها النمو الطبيعي وتستمر ببناء الجدار العنصري رغم قرار المحكمة الدولية، وترتكب المجازر يوماً بحق شعبنا الفلسطيني نتيجة حصار غزة والملاحقة والقتل اليومي لأبنائنا في الضفة وغزة. والأمر الثاني

في ذلك اليوم السادس عشر من أيلول ١٩٨٢ كانت المخيمات الفلسطينية في محيط مدينة بيروت هادئة تماماً، في أعقاب اغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل، وانسحاب قوات الثورة الفلسطينية من بيروت بعد اتفاق تم بوساطة فيليب حبيب اللبناني الأصل أميركي الهوية. نشرت التقارير أن شارون زار بيت الكتاب في أعقاب مقتل بشير الجميل ووجد هناك قادة حزب الكتاب وحشد كبير من القوات اللبنانية التي كانت تعتبر بشير الجميل قائدها. فخطب فيهم قائلاً عليكم أن تنتقموا من الفلسطينيين، لماذا تجلسون كالأطفال نحن سنقدم لكم المساعدة للانتقام، كما

قراءة في الأوضاع الإيرانية الراهنة

بقلم: د. يوسف مكي



آن لنا الحديث عن أسباب الأزمة الإيرانية، وهي في اعتقادنا أسباب كثيرة ومركبة، لا تمثل تطورات ما بعد إعلان فوز نجاد بكرسي الرئاسة، سوى جزء ضئيل من قمة جبل جليدي كامن، ينبغي للكشف عنها الغوص إلى قاعدته. إن الأزمة الحالية، هي تعبير عن اختلال في موازين القوة، وصراع محتّم بين البنيات القديمة والعصرية، بين الجمود والحدّات، بين العقل المحافظ، المتمسك بمقولة أن ليس بالإمكان أفضل مما كان، وبين نخب تؤمن أن قانون الحياة هو التطور، وأن الجديد يأتي دائما تحت الشمس. وصراع أيضا بين الحكم المطلق وبين حق الناس في تقرير مصائرهم وأقدارهم.

عملية الفتح، من أطول الحروب الجهادية التي قام بها العرب أثناء خلافة أمير المؤمنين، عمر بن الخطاب، وأكثرها ضراوة. وقد تركت عقدة التفوق حاجزا نفسيا كبيرا، بين موارث الإمبراطورية التي غربت، والحضارة التي أشرفت شمسه. وترك ذلك بصماته واضحة في نزوع استعلائي مستمر، وصدامات متتالية، أسهمت في دحر الحقبة الأموية، وقيام الخلافة العباسية، وأيضا في صراعات متتالية، أثناء تلك الحقبة، بدءا من أبي مسلم الخراساني، واستمرارا بالبرامكة، إلى مصرع الخليفة الأمين بن هارون الرشيد.

لم يكن ذلك الموقف، على أية حال، خروجاً على نوايس الكون، فالأمم كما يرى المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي، حين تواجه بهزائم وتحديات، تستنهض إرثها ومخزونها الحضاري، ويصبح استمرار وجودها، مرتبطاً بالشعور بالتحدي، وبنوعية الاستجابة والتحفز المطلوبين لاستمرارية الحضور التاريخي.

لن نستغرق بعيداً في التاريخ، ولن نتابع صفحات الصراع الصفوي العثماني، وإسقاطاته على المنطقة. والمؤكد أن الأجدى، هو تناول الحاضر، والانطلاق منه أملاً في أن يتجاوز الجميع عقد التاريخ، وأن يسلموا بأن تركة التاريخ، ينبغي ألا تكون على حساب استحقاقات الجغرافيا، وأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية، هو غاية المطلب شرط أن يكون ذلك هدفاً للجميع، لا أن يكون ذريعة للمزيد من التدخلات. ولا يذهبن بنا الظن أبداً، في التصور بأن تآكل الأطراف ليس له تأثير على العمق الاستراتيجي للأمة. وإذا اعتبرنا ذلك مسلمة وبديهية، فإيران الآن تسهم بامتياز في تآكل أطراف الأمة، وتعتدي على القلب منها.

فهي على سبيل المثال، تحتل أرضاً عربية، يعرفها العرب أحياناً بالحمرة وأحياناً بالأحواز، تضم مدناً عربية عدة، كعبادان والحويزة والأحواز والمحصرة. وهذا اللواء هو بحجم ثلاثة أضعاف فلسطين، وسكان يتجاوزون ستة ملايين من العرب. كما تحتل جزراً عربية: أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى، وتدخل في كل شاردة وواردة في العراق الشقيق، منسقة مع قوات الاحتلال الأمريكي، ومساهمة عن عمد في تشطيه وتفتيته. وتروج أيضاً لمشاريع التفتيت الأمريكية، في المنطقة من خلال إحلال الانتماءات الطائفية، بديلاً عن الهويات الوطنية. وتخلق في هذا المضمار، بؤراً للفتنة في اليمن والمغرب والجزائر ومصر ولبنان وسوريا والسودان وتونس ومنطقة الخليج العربي. كما تقوم بصناعة معارضات عربية، على أسس طائفية وإثنية، مهددة أمن الوطن العربي واستقراره، عدا عن تدخلاتها الفاضحة في بلدان إسلامية أخرى غير عربية، كإفغانستان.

في المقابل، لا يحتل العرب سنتيمتراً واحداً من الأراضي الإيرانية، ولا يتدخلون في شؤونها، مهددين أمنها واستقرارها. وليس في إيران، معارضة واحدة تحتمل بأي نظام عربي. والجميع في الطرف العربي ينشد الأمن والسلامة. ولا يطلب العرب من إيران، أي شيء سوى أن ترفع أيديها عن التدخل في قضاياهم، وتحترم اختياراتهم السياسية وحقوقهم التاريخية. ورغم أنها مطالب بسيطة جداً، فإنها أمام نزعة الاستعلاء وأطماع التوسع لا تزال بعيدة المنال. ناقش ما جرى ويجري في إيران، لأن لذلك تأثيراً مباشراً على أمننا واستقرارنا. ولسنا في وارد تقرير ما ينبغي أن يكون، ولن يكون علينا سوى احترام خيارات شعوب إيران وإرادتها، شرط ألا تكون تلك الخيارات على حساب حقوقنا وأمننا. وننتقل إلى علاقات متكافئة، واحترام لمبادئ العدل والقانون، وشرعة الأمم. ولن نكل رغم ثقل التاريخ وإسقاطاته عن التطلع إلى تعاون مشر بين أمتنا وبين كافة الشعوب المجاورة حين تختار السلام ولغة الحوار، بديلاً عن لغة التهديد والقوة وفرض سياسة الأمر الواقع.

من تأكيد المرجع الديني البارز في قم آية الله أسد الله بيات زنجاني على أهمية قيام مجلس الخبراء بوظائفه في تقويم أو عزل «الولي الفقيه» آية الله علي خامنئي، مشيراً إلى أن القائد الأعلى للجمهورية الإسلامية قد فقد شروط القيادة، وبخاصة شرط العدالة.

ويبدو حتى هذه اللحظة، أن أمام المعارضة طريقاً طويلاً، وأن الصراع لن يحسم سريعاً في صالحها. سيكون هناك كرف ورف. وبالقدر الذي تتمكن فيه النخب السياسية التي تصدر المعارضة من توسيع قاعدتها الاجتماعية، وحركة احتجاجها، بالقدر الذي تقترب فيه من تحقيق أهدافها، في تغيير المعادلة السياسية القائمة. ولن يكون بإمكانها تحقيق ذلك إلا إذا تحولت من حركة مقتصرة على الشرائح العليا، المرتبطة تاريخياً، بالنظام الإسلامي إلى حركة شعبية تضم في صفوفها الجياع والمسحوقين، وخريجي الجامعات المتسكعين على الأرصفة بحثاً عن المستقبل والأمل.

إن لدى الأمريكيين اهتمام كبير بمستقبل إيران، لأن لذلك علاقة مباشرة بالملف النووي الإيراني، وبالأطماع الإقليمية الإيرانية في الخليج العربي، وبالمساندة الأمريكية الدائمة للكيان الصهيوني، الذي يعتبر من وجهة خبراء العسكرية الأمريكية، الأسطول الأمريكي الثابت بالشرق الأوسط، وأيضا بسبب العلاقة المصيرية بين حزب الله اللبناني والقيادة الإيرانية. ولهم اهتمام أيضا بما يجري في إيران لعلاقته المباشرة بما يجري في ساحة المنازلة العراقية، خاصة وأن مجمل العملية السياسية في العراق، قد تمت على أساس التحالف الأمريكي - الإيراني في أرض السواد.

ومن جانبنا، نحن أبناء الخليج العربي والوطن العربي الكبير، فقد شاعت حقائق الجغرافيا والتاريخ أن نكون على صلة مباشرة بما يجري فيها ومن حولها، كما شاعت حقائق الجغرافيا والتاريخ أيضا، أن تكون علاقتنا بها في معظم الأحيان، علاقة متوترة رغم التشابك الديني والثقافي، والتلاحق الحضاري. ولسوء الحظ، فإن ثقل التاريخ وحضوره القوي وإسقاطاته، ما زالت حتى هذه اللحظة، تحكم سلوك النخبة الحاكمة في إيران، على اختلاف توجهاتها ومسارها، كما تحكم تشعباتها والقوى التي تستمد حضورها من مرجعية قم. وحين نقرر ذلك، لا ننتقل من موقف شوفيني أو رؤية عنصرية، لسبب بسيط هو أن ثقل التاريخ، كما نراه، لم يكن عبئاً على مسيرتنا الحضارية، ولا على موارثنا أو منظوماتنا الثقافية والفكرية، بل كان أثناء العصر الذهبي للعرب والمسلمين، مع جملة أخرى من العناصر، عامل إثراء وتخصيب للنهضة العربية. لم يكن ذلك هو الحال، بالنسبة لبلاد فارس، فقد كانت تجليات النهضة العربية، وتوتراتها وتفاعلاتها، عوامل تذيب وتضعف للإرث القديم، وللتركة الساسانية.

كانت ردة فعل الشعوب الفارسية، عندما اقتحمت جيوش المسلمين بلادهم في معركة القادسية، بقيادة الصحابي الجليل، سعد بن أبي وقاص هي القبول «عنة» بالإسلام، ورفض العربية. وقد أسست تلك البداية، لقيام أكبر متراس بشري مانع، حال دون الامتداد الجغرافي للأمة العربية باتجاه الشرق، مع أن الإسلام وصل إلى السند وحدود الصين في ذلك الاتجاه.

وتبدو المقاربة أكثر وضوحاً، حين نستحضر ما حصل للجيش العربي الفاتح، التي اتجهت شمالاً حيث وصلت إلى أذنة، قريباً من هضبة الأناضول. وأيضاً وبصورة أقوى، ما حدث للجيش المتجهة غرباً، من مصر وعبرها إلى بلاد المغرب. فقد تم تعريب جميع المناطق التي اعتنقت الإسلام، وصولاً إلى جبل طارق، بل وصلت تلك الفتوحات إلى الأندلس، التي تعربت أجزاء كبيرة منها، وبقيت كذلك لعدة قرون. وبالمقابل تعطلت عملية التعريب شرقاً عند أبواب فارس. كان التصادم مريراً بين عراقة حضارية ساسانية، وبين الجيوش الفاتحة، لدرجة جعلت

وكان الصراع في وجهه الآخر، تعبيرا عن اختلاف في الموقف من تسييس الدين. فكثير من الإصلاحيين الإيرانيين، يشاركونهم في ذلك شرائح واسعة من المفكرين يرون أن الدين الخفيف لم يترك نظرية واضحة التفاصيل في الحكم السياسي. وأنه لم يكن للرسالة السماوية، أن تفعل ذلك. لأنه يعني إلغاء للتاريخ وصيرورته. لقد بشر الإسلام بمبادئ تربوية ملهمة للسلوك الإنساني، وترك للناس أن يقرروا في شؤونهم الخاصة، بما في ذلك نظمهم التاريخية العقلية، بما يتسق مع مبادئه العظيمة. وعلى هذا الأساس، ذهب كثير من العلماء إلى أن الأخذ بالنظام السياسي والقانوني للدولة الحديثة لا يتفق مع الإسلام فحسب، ولكنه يحقق المثل العليا التي نادي بها في العدالة الاجتماعية، وتحقيق الحرية والمساواة.

إحدى الحقائق التي تسببت في الأزمة الراهنة، هي عدم قدرة النظام على تلبية الحاجات الأساسية لمواطنيه. فإيران التي كان تعداد سكانها، غداة تسلم الملالي للسلطة لا يتجاوز الـ ٤٠ مليون نسمة، تخطى تعداد السكان الآن الـ ٧٠ مليون نسمة، ربعهم دون سن الخامسة عشرة، وكانت سياسة تصدير الأزمة، ودعم الحركات السياسية الموالية لإيران في الخارج، والمليشيات العراقية الموالية لإيران، على حساب وحدة العراق واستقلاله، من حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، قد حصدت جزءاً كبيراً من حصة الإيرانيين. فقد كلفت الحرب العراقية الإيرانية، المليارات، التي كان من المفترض فيها أن تصبح رصيذاً في خدمة هدف التنمية، وتوفير المصحات والمستشفيات والمدارس وتعميد الطرق، وإيجاد وظائف للعاطلين عن العمل. لكن ذلك لم يكن متسقاً مع سياسة النظام في تصدير أزماته.

وجاء الحصار الدولي الذي تعرضت له البلاد ليضعف من قامة الوضع ويضيف من أزمة النظام الاقتصادية. كما أضافت النزعة العسكرية، والأطماع الإقليمية لإيران في منطقة الخليج، لتجعل النظام الجمهوري الإسلامي، يتجه إلى ضخ العشرات من مليارات الدولارات، تعريزا لترسانته العسكرية، فضلاً عن المضاعفات السلبية لمشاريع التكنولوجيا النووية، ومواقف القوى الكبرى منها، وفي المقدمة الولايات المتحدة الأمريكية، على الأعباء السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية.

لم يكن تزوير الانتخابات وحده الذي أدى للانتفاضة الشعبية، بل كان القشة التي قصمت ظهر الجمل، فقد ضاق الإيرانيون بوعود رجال السياسة، وفقدوا الأمل بتحسين أوضاعهم المعيشية. وقد أدت أوضاعهم المزرية، إلى تآكل شعبية نظام «الولي الفقيه»، فخرجوا إلى الشارع معبرين عن غضبهم وسخطهم، واحتجاجهم على الفقر والبطالة، وأوهام الحكم العادل. هي إذاً، وجه لأزمات تتداخل فيها صراعات عدة: صراع بين الترييف والتمدين، وصراع مصالح، وصراع أجيال، وصراع محافظة وعصرية، وهي صراعات جديدة بأن نقف عندها في محطات قادمة.

لن نذهب بعيداً، في تفصيل الكيفية التي شهد فيها المجتمع الإيراني بأم عينيه انهيار منظومة قيمه. ولن يكون علينا الاستغراق طويلاً، في البحث عما يعزز وجهة النظر هذه. فشريط الأحداث، وليس علينا، في هذا السياق، أن نختار أحد الخنادق، أو جانباً من حلقات الصراع، لننظر منه على حقيقة ما يجري. فالأمر لشدة وضوحه، أصبحت كل طرفة «تؤدي إلى روما». ولعلنا في هذا السياق، نفتصر على أربعة محاور، تختزل القول وتغني عن رحلة البحث. فساد مالي وإداري، وتهم بممارسة التعذيب والإرهاب، حد ممارسة الاعتصاب الجنسي بحق الخصوم، وصراع محتدم على السلطة، وتهم بتزوير نتائج الانتخابات الأخيرة.

ومن تداعيات هذه الأزمة أن بعض الأصوات بالحوزات العلمية وبرلمانيين أصبحت تطالب بعزل آية الله علي خامنئي، ومراجعة صلاحيات منصبه. لكن عملية عزله ليست بالأمر السهل، على الرغم

في ذكرى رحيل الزعيم جمال عبد الناصر



بقلم: حمد العثمان

في الذكرى التاسعة والثلاثين على رحيل عبد الناصر نستشعر عظيم الحاجة، ونحن في هذه المرحلة الحساسة والدقيقة في تاريخ الأمة العربية، إلى إبراز البعد القومي عند عبد الناصر ليس من الناحية النظرية وإنما من حيث الممارسة العملية لأننا نحسب أن ثمة قطاعات واسعة في مجتمعنا العربي متخذة خلف ولائها الضيقة.. القطرية والطائفية والمذهبية والإثنية والقبلية وغيرها التي لم تجلب لنا سوى النكوص والتردي والتمزق.

لبناء المجتمعات المتقدمة، كما أنشأت إذاعة « صوت العرب » وهي الإذاعة الأكثر رواجاً حينذاك في الوطن العربي، ولقد لعبت هذه الإذاعة دوراً بارزاً ومؤثراً في عهد الثورة على الصعيد الإعلامي والسياسي والثقافي، كما أن عبد الناصر بحسه القومي العالي قد أبقى على اسم وعلم الجمهورية العربية المتحدة حتى رحيله.

وفي سياق ذلك كله نسجت مصر - عبد الناصر علاقة حميمة مع الجماهير العربية على نحو غير مسبق في تاريخنا العربي المعاصر، فقد استطاعت الثورة أن تنمي وعي المواطن العربي بقضاياها الوطنية والقومية، وأن تبرز له بشكل جلي أهداف الأمة وأن تصوغ له الوسائل والسياسات وتبين له حقوقه وواجباته القومية، وفي الوقت الذي تستمد الثورة طاقتها وشرعيتها القومية من الجماهير العربية كانت الجماهير تنظر إلى الثورة بصفتها المجسد الحقيقي لكل آمالها وأمانها القومية، لذلك كانت تقف خلف الثورة.. تناصرها وتساندها وتؤيدها وبالأخص في المحطات التاريخية الكبرى.

ولا شك أن كل ذلك لم يكن ليتحقق على أرض الواقع لولا أن ثورة ٢٣ يوليو قد أدركت منذ مرحلة مبكرة أن الانتماء القومي هو المخرج من حالة التردّي والتشتت ومن برائث القوى الامبريالية التي ما انفكت تحيك المؤامرات تلو المؤامرات بقصد تمزيق الأمة وتفكيك عناصر وحدتها وإضعافها وهو المخرج من مأزق القطرية والطائفية والإثنية والقبلية التي تتجرّع سموها في وقتنا الراهن.

رحمك الله يا عبد الناصر رحمة واسعة وأسكنك اللهم فسيح جناته مع الشهداء والصديقين، ولقد عاشت الأمة العربية في عهدك أروع وأزهى أيامها على امتداد تاريخها الحديث، فعلى الرغم من السنوات الطوال ما زالت صورتك مثبتة في جدار الوجدان العربي لم تحمى من ذاكرة الأمة وستظل الصورة تبرز من جديد وتتأطر من جديد في كل أزمة جديدة وفي كل نكبة جديدة تمر على الأمة تستحضر صورتك في خليط من المشاعر.. مشاعر التأسي والحسرة ومشاعر الرجاء والأمل.

وليس لنا أخيراً سوى أن نردّد ما قاله درويش عنك:

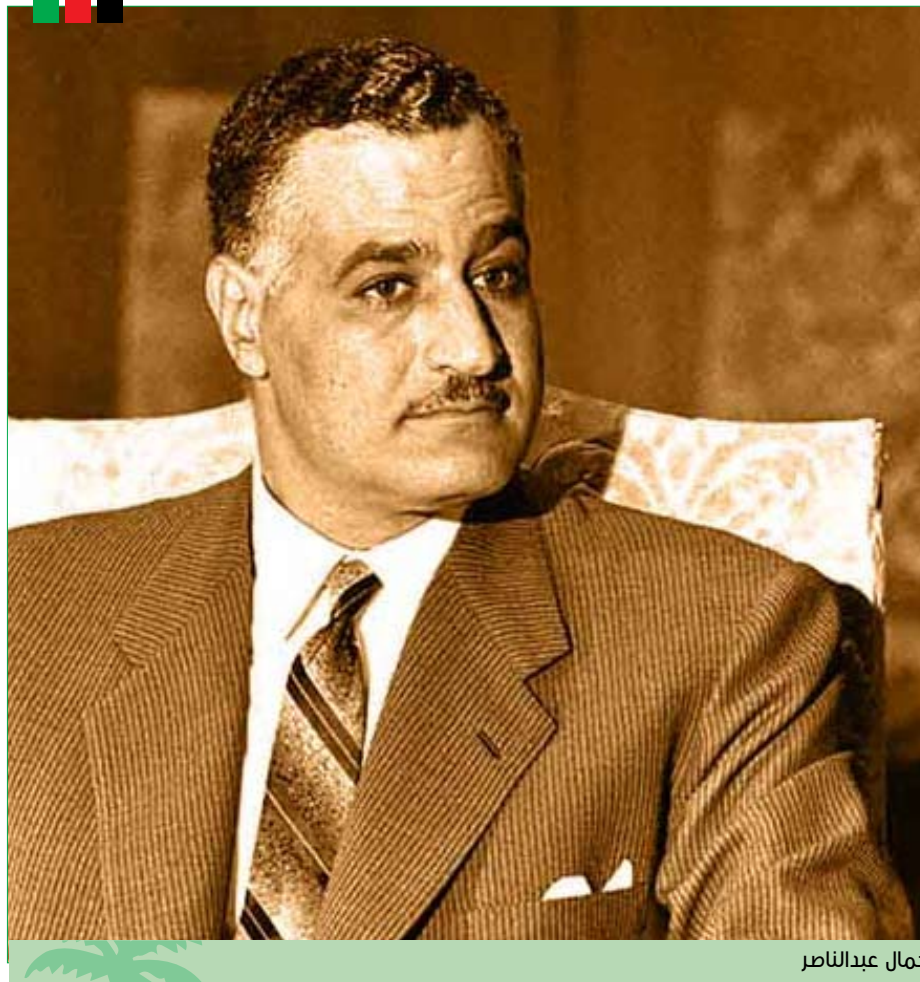
استشهد الماء ولم يزل يقاتل الندى

استشهد الصوت ولم يزل يقاتل الصدى

وأنت بين الصوت والصدى

وأنت بين الماء والندى

فراشة تطير حتى آخر المدى



جمال عبدالناصر

الناصر في عام ١٩٥٨ صوب دمشق وكانت النتيجة أن تحققت أول وحدة عربية بين قطرين عربيين في تاريخنا المعاصر، ولكن لم تمكث هذه التجربة طويلاً لأن القوى الامبريالية وأعوانها قد سخروا كافة إمكانياتهم وما زالوا في سبيل منع قيام أية وحدة أو أي مشروع عربي نهضوي يمكن أن يحول دون تحقيق مأربهم في المنطقة، وعلى الرغم من ذلك شاركت مصر من جديد بفاعلية في محادثات الوحدة الثلاثية مع سوريا والعراق (١٩٦٣) ولكن لم تجد الوحدة طريقها إلى النور، إلا أن الأمل لم يتراجع قيد أملة عند عبد الناصر الذي كان يرى أن: « دعوة الوحدة العربية ليست من اختراعي لقد كانت قبلي وسوف تبقى بعدي »، وقد تأكّد هذا الأمر على الأرض فبعد رحيل الرجل قامت العديد من المشاريع الوحدوية الناجحة مثل دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية اليمن، فضلاً عن مجلس التعاون الخليجي الذي يتطلع الخليجيون إلى أن يكون نواة لوحدة خليجية شاملة.

ولم تكتف الثورة بذلك فقط، بل وفّرت المنح الدراسية بصورة سنوية للطلاب العرب في مختلف التخصصات العلمية من منطلق حرصها على تنمية الإنسان العربي لأنه القاعدة الأساسية

رحل عبد الناصر إلى جوار ربه في ذات الساعة التي أنهى فيها آخر معاركه من أجل الحفاظ على الدم الفلسطيني وعلى المقاومة الفلسطينية.

ولقد أجهض عبد الناصر جميع المؤامرات التي حاكتها القوى الامبريالية الكبرى للساس بالسيادة العربية، ومن أهمها أنه تصدّى للاتحاد السوفيتي عندما هدد بالتدخل في شئون العراق، وواجه الأمريكيين عندما احتلوا لبنان، وسارع إلى إرسال قوات عربية إلى الكويت لقطع الطريق على بريطانيا، ونجح في محاربة وإسقاط الأحلاف والمشاريع الاستعمارية (حلف بغداد - الحلف الإسلامي - مشروع إيزنهاور)، كما ساهمت مصر في الحفاظ على وحدة لبنان واستقلاله ومنعت تحويل الأحداث (١٩٥٨) إلى حرب أهلية دامية (كما في عام ١٩٧٥)، وتمكنت من نزع فتيل الأزمة التي نشبت بين العراق والكويت (١٩٦١).

وإزاء حالة التجزئة التي تعاني منها الأمة العربية من جراء ما خلفه الاستعمار، كان لا مناص من السعي في اتجاه الوحدة العربية كرد طبيعي على هذا الواقع الأليم، لهذا حمل عبد الناصر على عاتقه لواء الوحدة العربية وأضحّت الوحدة هدفاً من أهداف مصر العليا، وعلى أرض الواقع اتجه عبد

يمكن القول أن البداية الحقيقية لانطلاق ثورة ٢٣ يوليو في فضائها القومي - كما يحسب بعض المفكرين - كانت في منتصف الخمسينيات حينما وجه عبد الناصر ضربات موجعة لبريطانيا وفرنسا تمثلت في إجلاء القوات البريطانية وتأميم قناة السويس وكسر احتكار السلاح، وهي قرارات قد تبدو في ظاهرها كما لو كانت قرارات خاصة بمصر فقط ولكنها في الحقيقة كانت قرارات على درجة عالية من الذكاء السياسي ومن الحس القومي المتميز، فبريطانيا تستعمر عدداً كبيراً من البلدان العربية وهي ذاتها التي أطلقت وعد بلفور وعلى إثره زرعت الكيان الصهيوني في قلب الأمة، وهي التي شاركت مع فرنسا في صفقة السلاح الفاسد المستخدم في حرب ١٩٤٨، إلى جانب أن فرنسا تحتل هي الأخرى بلداناً عربية وتمارس في حق شعوبها أشنع أنواع القتل والظلم.

وفي إطار هدف التحرر العربي دعم عبد الناصر الثورة الجزائرية مادياً وسياسياً وإعلامياً واستمر هذا الدعم إلى ما بعد استقلال الجزائر، كما ساند ثورة اليمن الشمالي حتى انتصار الثورة (١٩٦٢) ولم يقف عند هذا الحد بل ساهم في تأسيس وبناء يمن جديد، وعلى الضفة الأخرى زوّد ثورة اليمن الجنوبي (٦٣ - ١٩٦٧) بالمال والسلاح حتى التحرير فالاستقلال، كما ساند الثوار العراقيين المعارضين للنظام الملكي، ثم أيد حكم عبد السلام عارف ودعم بعد ذلك ثورة تموز ١٩٦٨ (بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي)، وناصر ثورة السودان بقيادة النميري (١٩٦٩)، وسارع إلى الاعتراف بثورة الفاتح من سبتمبر الليبية (١٩٦٩)، وقدم دعمه المادي لثوار ظفار، وساند شعوب دول الخليج العربي في مقاومتها للاستعمار البريطاني، كما أصّر في كل المحافل والمؤتمرات العربية والدولية على أن تكون أرض العرب للعرب وإرادة العرب للعرب وثروات العرب للعرب.

من ناحية أخرى برهن عبد الناصر على انحيازه اللامحدود للقضية الفلسطينية التي اعتبرها قضية قومية بالدرجة الأولى من منطلق أن أرض فلسطين هي أرض عربية مغتصبة من قبل عصابة صهيونية لا علاقة لها من قريب أو بعيد بهذه الأرض التي باركها الله جل وعلا، وأن وجود هذه العصابة في ذات المكان يهدد الكيان القومي ولهذا نظر إلى الصراع العربي الصهيوني بوصفه صراع وجود لا صراع حدود، وتأسيساً عليه سعت ثورة ٢٣ يوليو إلى بث الروح القومية العربية في صفوف الأمة للتصدي لهذا العدو الصهيوني الغاصب الذي رفعت في وجه اللدات الثلاث المعروفة.. لا صلح.. لا اعتراف.. لا تفاوض، ولا غرو فقد

انتظر العيد، انتظر الفرحة الآتي



بقلم: صلاح مختار

انتظر العيد، والعيد يأتي ولا يأتي.

انتظر العيد، وقلبي متناثر بين بغداد ومحطات اسكنها ثم أعبرها، بحثاً عن عيد يمر من فوقتي ومن تحتي، لكنه يتسلل هاربا خجلا من دسائس حزن حل ببغداد.

انتظر العيد، يأتي الفطر، وانتظر الاضحى، وانا ممسوس بوله ولا اصحى، بغداد: أراها وسيعة كغابة اكتظت بزروعها وضرعها، وانيابها، واحن إليها بلهفة طفل فقد امه لرشفة حليب من ثغرها.

انتظر العيد، يأتي عام ويتصمّم آخر، وانا حلم تائه بين يقظة ومنام، اقع في زاوية الحرمان، ابحث عن راحة تشتري صمتي، وتطفأ لوعتي وتندجن نومي.

انتظر العيد، تذهب الاحلام سارحة في قطع غنم، تأتي الايام قاطعة تواتر الم، رافعة راية شهوة قاسية لجمرة تلسع قلبي ليوصل نبضا خلته انعدم.

انتظر العيد، وشهقة شهيد تنتظرنني في كل زاوية نظر، وصرخة طفل راي امه تنام ولا تستيقظ، وأمل ماجدة يحتضر بنجدة تأتيها من معتصم اغتيل وهي لا تعرف، فتبقى عيونها مسفوحة على درب

يد تاريخها، عندها سيكون لي في بغداد بيت وسوف انام بلا كوابيس، وسأطلب من امي ان تلدني.

في اول يوم العيد، المؤجل الفرحة، ابتسم، تأسرنني فرحة طفلة اسمها (هلي)، تحتفل بعيد ميلادها الثالث بالتزامن مع عيد الفطر، وهي مهجرة لا تعرف بغداد ولم تتنفس من هواء عاصمة الرشيد! ارى جنود الله يتجولون في الفضل والاعظمية والكاظمية والكرخ، يوزعون ابتسامات لبشر صار ترديد الشهادة اول عمل يقومون به بعد مغادرة بيوتهم، تقول الابتسام، ابتسامة جنود الله: انتظروا غدا فهو قريب، فنحن لصق قلوبكم وبين جفونكم، ننتظر إشارة انطلاق يوم العيد، ننتظر يوم لم يره عراقي، يوم ليس فيه لصوص يسرقون العيون من محاجرها بعد اقتلاعها بالمشقاب، يوم تخلو فيه الطرقات من اسنان لا ترحم تفترس كل طفل يخرج راسه من باب داره.

ابتسم، تدمدم هلي باغنية لم افهمها، اقول لهلي: شكرا هلي، يا مستقبلي، وجيناتني التي تنزع في رحم بغداد، وتزهو في عيون القدر رغم الغربة، غدا سنعود لبغداد، سآزور سوق حمادة رغم انها لم تعد موجودة الا في ذاكرتي بعد ان اصبحت عمارات حديثة، سارى سوق حمادة الموجود في ذاكرتي، وساسير بازقتها الضيقة واقل جدران كنت اعبت فيها، شكرا هلي وانت تترنمين بالحنين للاهل، وتطلقين اغنية الموسم القادم والتي لن تتفوق عليها اي انشودة: هلهولة للنصر القادم، هلهولة لبغداد المحررة، هلهولة لبغداد الامن والامان والحرية والكرامة، هلهولة لبغداد التي نستطيع فيها الابتسام في عيد حقيقي آت.

الانتظار. انتظر العيد، وليالي شارع (ابو نؤاس) تؤرقني، تسحلني وانا مشدود الى سيارة، سرعتها كلسان معجون ظن ان خلاصة في الثرثرة، تتجول بي ازقة ماعادت ازقتنا، وعبر شوارع لم اعد اعرفها، تصير امنيتي الحارة هي تناثر جسدي، الان، ان تمزقه طرقات لا اعرفها في مدينة أنجبتني وحفرت شوارعها وأزقتها ودرايينها وجوامعها في ذاكرتي، فاصبحت املك مدينة وحدي، دفن فيها رمس جدي، وابي وامي، حلمت ان ادفن في مقهى في سوق حمادة، كنت اشرب فيه شاي الحامض والدارسين، لا تخلص من وحشة غربة لا تضارعها الا وحشة الجلوس في حضن ابليس.

انتظر العيد، في كل يوم جديد، اغوص في ذاكرة العيد، اشم عطر بغداد وهي تتوهج بصوت ام كلثوم (بغداد ياقلعة الاسود...). وتزاحمها صدحات فيروز (بغداد يا بغداد...)، وبين بغداد (قلعة الاسود) و (بغداد يا بغداد) يضع راسي، وأنسى غلق مآقي عيني، فيهطل مطر غزير من عين ما دمعت، ويتوله قلبي عشقا يريد الهروب الى ازقة الكرخ ليرى ما كان يتنفسه قبل نصف قرن! الكرخ كرة نارية تتدحرج امام ذاكرتي تكبر كلما ازداد تدحرجها، هل تصغر كرة متدحرجة؟

انتظر العيد، ارى ابنتي التي لم تولد، تخشى العيد، مصابه بدء اسمه الهم، تقول لي: كيف اكون في مدينة صار مالکها من لم ينبت في رحمها، ولا رضع من حليب نساءها؟ في مدينة يملكها غرباء لا نوم ولا ابتسام، فقط هم من ديكتاتور اسمه خوف. يوم لا يبقى في بغداد الا من رضع من ثديها، ونبت في رحمها، وصلّى في مسجدنا، وقبل

أسرج خيولك...

للشاعر: موسى شعيب رحمه الله

أسرج خيولك إن الروم تقترب
ووجه أمك قتال به العتب
أسرج خيولك كسرى عاد ثانية
وشهوة الملك في عينيه تلتهب
وفي الشام خيول الغزو جامحة
تدوس قبلك الأولى وتغتصب
أسرج خيولك فالصحراء ظامئة
لوابل من شفار السيف ينسكب
أعد بسيفك للصحراء وثبتها
وهز بالنخل كي يساقط الرطب

آت وفي رثتي بيروت راعفة
كسيرة الطرف تغشى وجهها السحب
أتيت أسأل يا بغداد عن حلمي
عن أمة لزمان الفتح تتسب
وعن سيوف وأبطال وألوية
في «القادسية» ما تفك تتسب
وعن حبيب وعن طفل وعن قمر
وعن أب في يديه الخبز واللعب
أتيت أبحث عن أهلي تخطفهم
ليل الطواحين في لبنان فاغتربوا

هنا أراهم على الشيطان أعينهم
تضيء، تزهو أعراساً وتصلخب
هنا استفاقوا، هنا اخضرت جراهم
عروس حلم بماء القلب تختضب
هنا، وتموز وضاء أرى زمني
من سيوف يقبل من أهلي، ومن ذهبوا
هنا، وتموز مختال أرى وطني
نشوان، لا دمعة حرى ولا رهب
أرى فلسطين عذراء تسيجها
أيدي الرجال، وتلوى دونها النوب
أرى الكنانة يجلو حزن مقلتها
دم الشهادة من سيناء ينسرب
تموز يا شهقة الماضين، يا فرح الآتين
يا قدراً بالنار يكتتب
أطلق عواصفك الكبرى مدوية
فقد طمى الخطب حتى غاصت الركب
لا يبلغ المجد شعب في مرابعه
يستأسد الذئب أو يسترئس الذئب

حبيبتني يا بلاد العرب أعشقه
ثراك، ما همني برء ولا وصب

حبيبتني أنت، في بغداد ضاحكة
للعيد، أم في لظى بيروت تتحب
حبيبتني أنت، في بدو وفي حضر
سيان عند المحب القصر والطنب
النيل يبكي، ودمع النيل في بردى
يسيل، والرافدان الجفن والهدب

بغداد هذي جراحي وأغنيتي
وقد تعانق فيها الورد والذهب
جرح العروبة يا بغداد وحَدْنَا
كما توحد في أعرافنا النسب
فوق الذرى الشم نحيا، أو تطيح بنا
سناك الخيل، ما في أمرنا عجب
كذا يعلمنا البعث الصدام، وما
في شرعة البعث يوم الملتقى هرب
لن يهنا السيف في غمد وقد شمخت
سواعد لعراق البعث تتسب
فلتهزج الغيد، خيال الخطوب أتى
تحف مهرته العيسية الشهب
ولتنهض البيد هذا بعث أمنا
وآية الله قد خصت بها العرب



شاعر... قتله قصيدة

في صيف ١٩٨٠ زار الشهيد موسى شعيب العراق وألقى هذه القصيدة أمام الشهيد القائد صدام حسين قبل اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وبعد يومين من عودته إلى لبنان امتدت له يد الغدر فوقع اغتياله في بيروت في ٢٨ تموز على يد مجموعة شعوبية انتقاماً منه بسبب كتابته لتلك القصيدة..